ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

إصدار شهري

# الطريق إلى إعادة إعمار غزة
## تصورات وتحديات

عدد خاص

السنة الرابعة - فبراير 2024 - العدد 56

www.ecss.com.eg

ECSS

المـركز المـصـري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

2024

”تعاونكم أساس تقدمنا“

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال،
او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خـــالد عكاشـــة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية
د. محمد كمال
د. دلال محمود
د. جمال عبدالجواد
أ. مجدي صبحي
د. نهى بكر
د. رغدة البهي

بيانات وإحصائيات
هبة زين

إخراج فني
أحمد حسني

ecss.com.eg
/ecsstudies

العدد
56
تقديرات مصرية
**إصـدار شهـري**
السنة الرابعة - فبراير 2024

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

**تقديرات مصرية: الطريق إلى إعادة إعمار غزة ..تصورات وتحديات**

رقم الإيداع: 2024/7737

الترقيم الدولي: 978-977-87432-2-7

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

**العنوان:** 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

**الهاتف:** 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

**البريد الإلكتروني:** info@ecss.com.eg

**www.ecss.com.eg**

# المحتويات


**الافتتاحية:** الطريق إلى إعادة إعمار غزة 08

تصورات إدارة حكم غزة وتعقيدات إعادة الإعمار 10

التحديات الأمنية لإعادة إعمار غزة بعد الحرب 13

رؤى إسرائيل لغزة بعد الحرب وعوائق إعادة الإعمار 17

إعادة إعمار غزة.. احتياجات التمويل وآليات الاستجابة 22

خبرات مصر في إعادة الإعمار.. وخصوصية غزة 25

دروس التجارب الدولية لإعادة إعمار مناطق النزاعات 31

أدوار المنظّمات الدولية والأممية في إعادة إعمار غزة 35

متطلّبات التعافي النفسي والاجتماعي بعد حرب غزة 38

**ورشة عمل:** تطورات غزة وسيناريوهات "اليوم التالي" 40

**بيانات وإحصائيات:** أبرز تقديرات آثار الهجمات الإسرائيلية بعد 100 يوم من الحرب 43

# الطريق إلى إعادة إعمار غزة

**د. عبد المنعم سعيد**
المستشار الأكاديمي
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

الطريق إلى إعمار قطاع غزة ليس ممهدًا وإنما مصاب بكثير من العقبات النابعة من التاريخ والجغرافيا الخاصة بالقطاع من ناحية، والواقع الحالي للصراع الذي لا يزال قابلاً للتصعيد وامتداد الحرب الحالية في غزة إلى آفاق إقليمية واسعة من ناحية أخرى. في هذا العدد السادس والخمسين من "تقديرات مصرية"، فإنه سوف يجتهد في فحص كافة أبعاد قضية الإعمار من جوانبها المختلفة السياسية والاقتصادية والمالية والإجرائية.

لكن كلّ ذلك لن يكون ممكنًا من الزاوية العملية ما لم يتم التغلب على الحرب الحالية والوصول بها ليس فقط إلى وقف إطلاق النار، وإنما إلى ما هو أكثر من ذلك، مجسدًا في إدارة فلسطينية فاعلة، وسريان مشروع للسلام يؤكد على أن تدمير غزة لن يتم مرة أخرى، كما حدث سواء في الحرب الحالية أو في الحروب السابقة.

كل ذلك يأتي في إطار الحديث عما يُسمى وقائع "اليوم التالي". لكن الواقع الحالي -وقت إعداد هذا المقال- هو أن مسار التفكير في الحرب لا يزال يجري في "اليوم الأول" الذي جرت فيه غزوة "غلاف غزة"، وما تبعها من الغزوة الجوية ثم البرية الإسرائيلية التي أنتجت ما يشبه "النكبة" الفلسطينية الأولى من نزوح الشعب الفلسطيني عن دياره، مع التدمير الواسع النطاق للبنية الأساسية والسكانية الفلسطينية في القطاع. كذلك، انتهز المستوطنون في الضفة الغربية الفرصة لقتل مئات الفلسطينيين، وطردهم من قراهم في الضفة الغربية. الجهود السائدة خلال الشهور الأولى للحرب بحثت فيما إذا كان ممكنًا تحسين الأحوال، من خلال إتاحة لحظات من الهدوء للقيام بأعمال الإغاثة والدعم الإنساني.

## حالة الحرب الإقليمية

لا يقل أهمية عن كل ما سبق أن هنالك جهودًا سياسية ودبلوماسية تسير في اتجاه منع الحرب في غزة من التحول إلى حرب إقليمية شاملة تتورط فيها أطراف مسلحة لديها من الكراهية ما يكفي لحرب طويلة. والحقيقة أن هناك أربع مجموعات من الحروب والصدامات العسكرية أو العنف عامة في الشرق الأوسط.

أوّلها، بقايا "الربيع العربي"، أي تلك الحروب الأهلية الصريحة والعلنية أحيانًا، والساكنة في أحيان أخرى. المشهد هنا يظهر صريحًا في الحالات السورية واليمنية، حيث يوجد الصراع بين حكومة "شرعية"، بمعنى تلك الحكومة التي تمثل الدولة في الأمم المتحدة، وقسم آخر يمثل شرعية "الثورة" أو "الانقلاب" أو "مليشيات" متمردة. وهذه الحال توجد أيضًا في ليبيا والسودان، حيث إن الحرب تصعد وتهبط بصورة شبه موسمية، وتتلامس فيها الإرادات الداخلية مع أخرى خارجية.

ثانيها، مجمع أكثر الحروب شهرة في النظامين الإقليمي والدولي، والتي بدأ أوارها وسعيرها مع هجوم حركة حماس على غلاف غزة في السابع من أكتوبر 2023، وما أعقبه من هجوم إسرائيلي ساحق على كل غزة، وما صاحبه من هجمات للضبط والمقاومة بين إسرائيل والضفة الغربية، وحرب محدودة ومحكومة ومحسوبة -أو هكذا يُقال- على الجبهة الإسرائيلية اللبنانية، وأخرى على الجبهة السورية الإسرائيلية. هذه حرب تستخدم فيها الصواريخ والمسيرات، وتجري فيها الاغتيالات للقيادات، والجيش النظامي الوحيد فيها هو الجيش الإسرائيلي، أما ما عدا ذلك فهي مليشيات حزب الله اللبناني، وحماس في سوريا ولبنان. وبينما كل هذه الحروب على "البر"، فإن حرب جماعة "أنصار الله" الحوثي في اليمن تجري في البر والبحر، وهي منشغلة بحرب أهلية داخل اليمن، وأخرى دولية مع أساطيل "الازدهار" التي جيشتها الولايات المتحدة وبريطانيا مع أربعين دولة أخرى.

تلك الحرب تتشارك مع حرب غزة في أنها تؤدي إلى إعاقة الملاحة والتجارة الدولية وفرض الحصار على قناة السويس المصرية. ويتداخل مع هذا المجمع حرب إقليمية ودولية أخرى تشنها قوات "الحشد الشعبي" الشيعية العراقية على قواعد الولايات المتحدة في العراق وسوريا، مما أدى إلى قيام الولايات المتحدة بضرب هذه المليشيات، وهو ما قاد إلى احتجاج الحكومة العراقية نظرًا لأن هذا القصف اعتبر اعتداءً على السيادة العراقية.

ثالثها، أنّ هناك مجمعًا آخر للحروب الإقليمية تقوده إيران التي تورد السلاح والأموال والتدريب والولاء لمعسكر واسع تحت اسم "المقاومة والممانعة". المقاومة هنا ضد الولايات المتحدة وإسرائيل، أما الممانعة فهي منع كل محاولات السلام والتطبيع والبحث عن الاستقرار الإقليمي طالما لم تحل "القضية الفلسطينية". لكن ذلك لا يمنع، على الأقل حتى الآن، من ممارسة إيران ذاتها عمليات عسكرية، حيث قامت بضرب موقع للاستخبارات الإسرائيلية (الموساد) في أربيل (الإقليم الكردي في العراق)، مما أدى -لأول مرة- إلى احتجاج الحكومة العراقية التي اعتبرت ذلك اعتداء على السيادة العراقية، خاصة بعد ثبوت كذب صريح وهو وجود الموساد.

إيران أيضًا قامت بعملية عسكرية طالت "باكستان"، عندما قامت بقصف موقعين لمليشيا "جيش العدل" في إقليم بالوشستان الممتد بين إيران وباكستان، مما حدا بالأخيرة لوصف الهجوم الإيراني بأنه "عمل غير شرعي" سقط فيه مدنيون ويؤدي إلى "نتائج وخيمة"، وهو ما تأكد عندما قامت باكستان بعمليتين عسكريتين في الأراضي الإيرانية. تركيا هي الأخرى تجري حروبها الخاصة ضد حزب العمال الكردي، حيث تحتل من أجل ذلك منطقة شمال سوريا وتقيم قواعد عسكرية مستدامة في العراق.

رابعها، أن الشرق الأوسط لم يكن ساكنًا أو خاليًا خلال العقود الأخيرة من العنف الذي تقوم به جماعات الإسلام "السياسي" تحت رايات "القاعدة" و"داعش"، وأخرى يذكر فيها اسم الله؛ ولكن الفعل يكون دائمًا ممتدًا في ساحة واسعة ممتدة من باكستان شرقًا إلى الصحراء الأفريقية غربًا، ومن "إدلب" السورية إلى ساحل القرن الأفريقي حيث تنظيم "الشباب" الصومالي.

## إعمار "اليوم التالي"

الحالة الإقليمية هكذا أكثر تعقيدًا من أن تكون متعلقة فقط بالقضية الفلسطينية وحدها، أو أنها ترتبط فقط بحرب غزة الحالية، لذا فإنه ربما لن يكون مستبعدًا أن يكون موضوع "إعمار غزة" جزءًا من عملية شاملة للإعمار في الشرق الأوسط، أي يقام فيه قبل الإعمار نظام "أمن إقليمي" شامل يكفل استدامة التعمير والبناء، كما حدث في "مشروع مارشال" الذي قام بتعمير أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

مع ذلك، تجدر الإشارة هنا إلى أنه قد جرت محاولات سابقة لإعمار غزة خلال العقود الماضية وفي أعقاب الحروب السابقة التي جرت في القطاع، والتي كان آخرها المحاولة الشاملة المصرية التي تدخلت بموازنة قدرها نصف مليار دولار في أعقاب حرب غزة السابقة.

هنا، تجدر الإشارة أيضًا إلى أن أفق إعمار غزة مطروح في إطار تسوية الأزمة الراهنة، والتي طرحت مصر مبادرة بشأنها تقوم على ثلاث مراحل: الأولى تتعلق بوقف إطلاق النار وعودة النازحين إلى أماكنهم وتبادل الأسرى والرهائن. والثانية إقامة حكومة فلسطينية موحدة بين الضفة والقطاع، وتكون ذات طبيعة تكنوقراطية تحوي جميع القوى الوطنية الفلسطينية وتقوم على عمليات إصلاحية شاملة في السلطة الوطنية الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. والثالثة يجري فيها قيام سلام عربي إسرائيلي شامل تتم فيه عمليات التطبيع بين دول عربية وإسرائيل خاصة المملكة العربية السعودية، وفي داخل عملية السلام هذه يجري استئناف عملية السلام الفلسطينية- الإسرائيلية بهدف التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين إحداهما إسرائيلية والأخرى فلسطينية تعيشان جنبًا إلى جنب في سلام.

ويقع ضمن هذا الإطار تعمير غزة، بحيث يكون هذا الإعمار جزءًا من الجائزة التي يحصل عليها الفلسطينيون في عملية السلام، وهو إعمار مقدر له تكلفة قد تصل إلى خمسين مليار دولار ينتظر تقديمها من مصادر دولية وإقليمية. سوف يكون مستحبًا في هذا الإطار، وفق توقيتات مناسبة، أن تعلن مصر عن محاولتها السابقة لتعمير غزة. وفضلاً عن الدروس المستفادة من تلك التجربة، فإن معرفة العقبات التي واجهتها سوف تكون مفيدة في عمليات التعمير المقبلة إذا ما قدر لها الحدوث.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

# تصورات إدارة حكم غزة وتعقيدات إعادة الإعمار

**شادي محسن**
باحث بوحدة الدراسات الفلسطينية والإسرائيلية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

صرّح وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكن" في منتدى دافوس الأخير قائلًا: "إن الدول العربية ليست حريصة على المشاركة في إعادة إعمار غزة إذا كان القطاع الفلسطيني "سيُسوّى بالأرض" مجددًا في بضعة أعوام"، مشددًا على أهمية إقامة دولة فلسطينية من أجل التوصل إلى أي تسوية إقليمية. إذ لا يمكن تصور استثمار المليارات من الدولارات في غزة بينما يمكن قصف القطاع مجددًا، ومن ثم تبديد الجهود المالية التي تم تقديمها لإعادة إعمار القطاع. لذلك، يجب أن يكون هناك أفق سياسي واضح لمستقبل القضية الفلسطينية لمنع تهديد استقرار الأمن الإقليمي. وعليه، هناك مجموعة تصورات متضاربة حول طبيعة إدارة الحكم في غزة، مما يعقد حسابات إعادة إعمار غزة بعد انقضاء الحرب الإسرائيلية.

## تصورات مطروحة

**هناك ثلاثة تصورات أساسية لإدارة الحكم في غزة يمكن توضيحها على النحو التالي:**

- **التصور الإسرائيلي:** تنقسم إسرائيل إلى معسكرين رئيسيين بشأن تصور مستقبل غزة سياسيًا؛ المعسكر الأول هو المستوى الإسرائيلي السياسي بقيادة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، ويرى أن تتم السيطرة الإسرائيلية على كامل غزة، وبالتالي تكون هي المسئولة عن إعادة الإعمار لضمان عدم عودة حماس من الباب الخلفي تحت أي ظرف أو سيناريو محتمل، وضمان عدم عودة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة. ويمكن الاستدلال على ذلك بقرار المجلس الوزاري الأمني المصغر الذي يضم وزير المالية المتطرف بتسلئيل سموتريتش الذي أقر بتنصيب البنك المركزي النرويجي لاستلام أموال المقاصة وعدم تسليمها إلى السلطة الفلسطينية لمنع تعزيز دورها مستقبلًا.

يوافق هذا المعسكر أيضًا على اقتراح آخر وهو تشكيل حكومة تكنوقراط فلسطينية لكن لا تتبع السلطة الفلسطينية، وتكون مسئولة عن إدارة حكم غزة فقط دون الضفة الغربية، على أن تكون تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية بعد إعلان قانون الطوارئ المستدام في غزة، على غرار إدارة الضفة الغربية التي تجبر السلطة على أن تكون تحت إشراف منسق العمليات العسكرية الإسرائيلي التابع للجيش الإسرائيلي. ويضمن بذلك المستوى السياسي الإسرائيلي؛ أولًا ألا تتبع غزة السلطة الفلسطينية، وثانيًا أن تتحكم إسرائيل في مسارات ملف إعادة الإعمار وفق مصالحها الأمنية والاقتصادية.

أما المعسكر الثاني في إسرائيل فهو المستوى العسكري بقيادة وزير الدفاع الحالي يؤاف جالانت بالتعاون مع وزير الدفاع السابق بيني جانتس، ويرى أن يتم تشكيل حكومة فلسطينية مدنية محلية في غزة تضم شيوخ القبائل والعوائل الكبيرة في القطاع، تكون تحت سيطرة منسق العمليات العسكرية التابع للجيش الإسرائيلي، على غرار السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية؛ وذلك ضمانًا لحرية العمل العسكري والاستخباراتي الإسرائيلي في القطاع في أي وقت ومكان. وبشكل عام يتفق المعسكران الإسرائيليان السياسي والعسكري على عامل مشترك واحد هو رفض عودة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة.

- **التصور الأمريكي:** تتبنى الولايات المتحدة ضرورة عودة السلطة الفلسطينية في مرحلة ما إلى إدارة قطاع غزة، ومن الممكن أن يتم تدشين مرحلة انتقالية لتشكيل حكومة فلسطينية تشرف على إدارة الضفة الغربية والقطاع معًا، كما تقترح أن تكون هناك قوة تأمينية إضافية في قطاع غزة تساعد السلطة الفلسطينية على حفظ أمن القطاع، ومن ضمن التصورات أن تكون قوة عربية ودولية.

على أن تبدأ السلطة الفلسطينية في صياغة ميثاق وطني جديد ينظم عملية إصلاح سياسي قد تبدأ بعقد الانتخابات متشعبة المستويات (أي رئاسية، وبرلمانية، ومحلية)، وتشكيل آلية أممية مستدامة لتنظيم عملية إعادة إعمار غزة، تساعد الحكومة الفلسطينية على التنظيم والإشراف على الملف.

- **التصور المصري:** يستند التصور المصري إلى أن يكون هناك دور واضح وأوحد للسلطة الفلسطينية في قطاع غزة بعد انقضاء الحرب، كونها المؤسسة المنبثقة عن الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وهي منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك تكون هناك حكومة فلسطينية مدنية وطنية وتوافقية تتولى إدارة حكم الضفة الغربية وقطاع غزة معًا، لضمان الارتباط الجغرافي للأراضي الفلسطينية تمهيدًا لحل الدولتين على أساس حدود 67 وعاصمتها القدس الشرقية. أضف لذلك، أن تتولى الحكومة الفلسطينية الوطنية الوليدة ملف إعادة إعمار غزة بالكامل، وأن يتم تدريب الكوادر الأمنية الفلسطينية عبر جهود عربية وأممية لتأمين قطاع غزة.

## تعقيدات إعادة الإعمار

يرتبط ملف إعادة الإعمار بالآفاق السياسية والأمنية والاقتصادية لقطاع غزة بعد مرحلة انتهاء الحرب التي خلّفت الكثير من الدمار مما يتطلب المزيد من الدعم المالي المقدم للقطاع من أجل تأهيله لمنطقة قابلة للحياة وصالحة للمعيشة؛ إلا أن هنالك تعقيدات تجابه هذا الملف:

- **الأفق السياسي:** يرفض صناع القرار الإسرائيليون في الوقت الحالي أو في المستقبل، حال تسلم "بيني جانتس" رئاسة حكومة إسرائيل، بشكل قاطع إقامة دولة فلسطينية مستقلة، ونظرًا لهذا الموقف فإن عودة السلطة الفلسطينية لتسلم إدارة القطاع ستكون من الصعوبة بمكان في تقديراتهم. ورغم أن الموقف الإسرائيلي المذكور قد يخلف بعض التوترات السياسية مع الولايات المتحدة؛ إلا أن إسرائيل من المرجح أن تتذرع بضعف وهشاشة السلطة الفلسطينية، وعدم قدرتها على تسلم إدارة القطاع. كما ستتذرع بعدم نجاحها بعد في القضاء على حكم حماس في غزة، والقضاء على بنيتها العسكرية، أو أن حماس لن تقبل أن تكون فصيلًا غير مسلح.

- **الأفق الأمني:** هناك تحدٍّ كبير أمام أي إدارة فلسطينية لقطاع غزة ويتعلق بحرية العمل العسكري والاستخباراتي الإسرائيلي في غزة، وهو شرط إسرائيلي واضح في تصوراتها الخاصة بمستقبل اليوم التالي، حيث لجأت تل أبيب في روايتها لتبرير عمليات القصف للمستشفيات وهو أنها أصبحت مقار عسكرية تابعة لحماس؛ لذا ليس من المستبعد أن تشن إسرائيل هجومًا جويًا على منشآت تم بناؤها من أموال إعادة الإعمار بداعي محاربة حماس. وعليه، من الضروري أن يكون هناك اتفاق مع الجانب الإسرائيلي حول إدارة الترتيبات الأمنية للقطاع في المستقبل. في هذا الإطار، تقبل إسرائيل مقترح أن تكون هناك قوات عربية ودولية معاونة لإدارة الحكم في غزة يتم عملها بالتنسيق مع إسرائيل لضمان الاستقرار الأمني في القطاع.

- **الأفق الاقتصادي:** ترفض إسرائيل أن يكون للسلطة الفلسطينية استقلال اقتصادي عن الاقتصاد الإسرائيلي، سواء في مجال البنية التحتية أو التجارة. لذلك من غير المستبعد أن تشرع إسرائيل في الترويج لمشروعات مشتركة بين غزة ومصر تكون على أراضي سيناء، وهو ما ترفضه مصر. ويتفق الطرحان الإسرائيلي والأمريكي بشأن موضوع إقامة آلية وسيطة تنظم عملية إعادة الإعمار أو الأموال المخصصة لقطاع غزة، وهو ما قد يتضمن بعدًا مهمًا في هذه المسألة، وهو تدويل الجانب الاقتصادي لقطاع غزة بمعزل عن السلطة الفلسطينية والضفة الغربية.

**ختامًا،** لن يكون بمقدور الأطراف المعنية بتطورات قطاع غزة أن تشرع في إعادة الإعمار قبل الوصول إلى صيغة توافقية للآفاق السياسية والاقتصادية والأمنية، كما تشترك التعقيدات المتعلقة بمستقبل غزة بالموقف الإسرائيلي الذي يرفض الاعتراف بأي دور للسلطة الفلسطينية، بل يعمل على إضعاف موقفها واختزاله في إدارة الأحوال الشخصية لفلسطينيي الضفة الغربية فقط. وربما يفسر ذلك اتجاه مصر والأردن والسعودية والجامعة العربية والولايات المتحدة لعقد محاولات دولية لتبادل الاعتراف بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية لتذليل العقبات في المراحل اللاحقة بشأن ترتيبات غزة.

وحتى الآن ووفق المعطيات الحالية، لا ترغب إسرائيل في رؤية السلطة الفلسطينية تتولى أي مقاليد لحكم غزة، بينما توافق الولايات المتحدة على منح السلطة الفلسطينية دورًا سياسيًا فقط في إدارة غزة، على أن يتم تدويل الأدوار الاقتصادية والأمنية بشأن أوضاع غزة، وذلك لضمان نجاح ملف إعادة الإعمار وعدم اندلاع الصراع مجددًا. أما الموقف المصري فيستند إلى محددات ثابتة لا تتغير، وهي أن ضمان حل القضية الفلسطينية وعدم تجدد الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي يقتضي الاعتراف بالسلطة الفلسطينية الممثلة عن منظمة التحرير والشعب الفلسطيني، وتوليها كافة مقاليد الأمور في غزة؛ لضمان تحقيق الأفق السياسي تمهيدًا لاستئناف المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

# التحديات الأمنية لإعادة إعمار غزة بعد الحرب

**د. شادي عبد الوهاب**
أستاذ مشارك في كلية الدفاع الوطني
بدولة الإمارات العربية المتحدة

ترتبط التحديات الأمنية لإعادة إعمار قطاع غزة بكيفية انتهاء القتال بين إسرائيل وحركة حماس، خاصة وأن لكلا الطرفين أهدافًا مناقضة تمامًا للطرف الآخر. فقد أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، ثلاثة أهداف من حملته العسكرية على قطاع غزة، وهي القضاء على حركة حماس تمامًا، بصورة تقتلع جذورها من القطاع، وعودة كافة المحتجزين من الإسرائيليين لدى حماس، وأخيرًا ألا يشكل القطاع تهديدًا مستقبليًا لإسرائيل، في حين أن الهدف غير المعلن لعملياتها العسكرية هو محاولة الطرد القسري للفلسطينيين من قطاع غزة، وهي إحدى الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي.

## نتائج غير حاسمة للحرب

كانت إسرائيل ترغب بدايةً في أن تقوم مصر باستقبال أغلب الفلسطينيين المقيمين في قطاع غزة، وذلك عبر الضغط على الدول الغربية لممارسة ضغوط على مصر لاستقبالهم، وحينما أخفقت محاولتها تلك فإنها وضعت هدفًا آخر وهو الطرد الطوعي للفلسطينيين، كما وضح في المقترح الذي تقدم به داني دانون، عضو الكنيست الإسرائيلي، والسفير الإسرائيلي الأسبق في الأمم المتحدة، والذي رأى أن حل مشكلة قطاع غزة يتمثل في فتح الباب لما أسماه "الرحيل الطوعي للفلسطينيين".

بطبيعة الحال، فإن هذه الصيغ تخفي وراءها أن تل أبيب لا تزال تسعى لطرد الفلسطينيين من أراضيهم، خاصة وأن تسعين بالمائة من الفلسطينيين باتوا نازحين داخليًا، بعدما دمرت إسرائيل مساحات واسعة من قطاع غزة. لذلك، فإن نتيجة نهاية العمليات العسكرية هي التي ستحدد طبيعة التحديات الأمنية التي ستواجهها إسرائيل وحركة حماس في مرحلة ما بعد الحرب.

وعلى الرغم من إعلان إسرائيل أنها قضت على 9 آلاف عنصر من حركة حماس، وأن ذلك يماثل حوالي ثلثي إجمالي المنتسبين للجناح العسكري لحركة حماس، غير أن هذا الأمر قد يكون مبالغًا فيه، وذلك بالنظر إلى أن التقديرات قبل الحرب كانت تضع عدد منتسبي كتائب عز الدين القسام (الجناح العسكري لحماس) عند ثلاثين ألف عنصر، كما أن الهيكل القيادي للكتائب لم يتضرر جراء المعارك الجارية، فلم يتم القضاء على قيادات الحركة، بل إن الحركة لا تزال قادرة على مواصلة هجماتها، سواء ضد القوات الإسرائيلية المنتشرة في قطاع غزة، أو عبر استهداف المقاومة الفلسطينية للمدن الإسرائيلية بصواريخ تنطلق من شمال قطاع غزة، وهي المنطقة التي يُفترض أن الجيش الإسرائيلي أحكم سيطرته عليها تمامًا. كما أكد المسئولون الإسرائيليون، في منتصف يناير 2024، أن متاهة الأنفاق الواسعة التابعة لحماس تحت غزة قد تكون أكبر مما توقعوه في البداية، وأن الكثير من هذه الأنفاق لم يتضرر جراء المعارك الجارية.

## تحديات أمنية

إذا أخذنا هذه العوامل في الاعتبار، فإننا سوف نصل إلى استنتاج مفاده أنه من المتعذر أن تتمكن إسرائيل من تحقيق أهدافها في غزة. وإذا ما استمر الأمر على هذا النحو، فإنه يمكن توقع أن تكون التحديات الأمنية لإعمار غزة بالنسبة لإسرائيل مرتفعة للغاية، وذلك بالنظر إلى العوامل التالية:

- **استمرار التهديد الوجودي لإسرائيل:** كان السبب الرئيسي وراء اندلاع الجولة الأخيرة من المواجهات العسكرية بين إسرائيل وحركة حماس يتمثل في وصول التهديد الديموغرافي لإسرائيل إلى مستويات غير مسبوقة. إذ تعتبر الديموغرافيا مسألة تتعلق بالأمن القومي الإسرائيلي، وعاملًا مؤثرًا بشكل مباشر على احتمالات العنف والصراع، إذ إنه اعتبارًا من أواخر عام 2022، يعيش أكثر من سبعة ملايين إسرائيلي في إسرائيل والضفة الغربية، ويعيش سبعة ملايين فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل والقدس الشرقية، وهو ما يعني أن حجم اليهود والفلسطينيين تساوى في إجمالي أراضي فلسطين التاريخية، وهو أمر يعد مرفوضًا بالنسبة لإسرائيل، التي تنظر إلى نفسها باعتبارها دولة لليهود فقط.

وبمراجعة تاريخ إسرائيل الحديث، نجد أنها كانت تقوم بشكل دوري بمجازر ضد الفلسطينيين لتهجيرهم قسريًا من أراضيهم، فضلًا عن استقدام موجات جديدة من المهاجرين اليهود من مختلف أنحاء العالم، وذلك في محاولة للحفاظ على أغلبية يهودية في مواجهة الفلسطينيين. وبرغم هذه الجهود فإن عدد الفلسطينيين والإسرائيليين قد تساوى لأول مرة في عام 2022. لذلك سعت إسرائيل لاستغلال عملياتها العسكرية ضد قطاع غزة في محاولة للتسبب في موجة جديدة من الطرد القسري للفلسطينيين، وهو ما أخفقت فيه حتى الآن، بسبب زيف ادعاءاتها فيما يتعلق بذبح حماس لأطفال رضع إسرائيليين لتبرير هجومها على القطاع، فضلًا

عـن ارتـكاب إسـرائيل مجـازر واسـعة ضـد سـكان غـزة مـن المدنيين، وهـو مـا أدى لتراجـع التعاطـف الشـعبي العالمـي معهـا، وأجبـر الحكومـات الغربيـة علـى التراجـع، ولـو بشـكل محـدود، فـي دعمهـا لإسـرائيل.

وإذا مـا انتهـت العمليـات العسـكرية دون أن تتمكـن إسـرائيل مـن تحقيـق هدفهـا الرئيسـي، وهـو القضـاء علـى حركـة حمـاس، فإنـه سـوف يكـون لزامًـا علـى إسـرائيل السـماح بإعادة إعمـار غـزة، وهـو مـا يعنـي التسـليم ببقـاء الفلسـطينيين داخـل قطـاع غـزة، ومـن ثـم اسـتمرار التهديـد الوجـودي الفلسـطيني، كمـا تتخيلـه إسـرائيل. ومـن جهـة أخـرى، فـإن فشـل إسـرائيل فـي القضـاء علـى حمـاس سـوف يعنـي أن الأخيـرة سـوف تكـون المسـيطرة علـى الأوضـاع الأمنيـة فـي قطـاع غـزة، وكذلـك علـى جهـود إعـادة الإعمـار، بمـا يعنيـه ذلـك مـن اسـتغلال جـزء مـن الأمـوال ومـواد البنـاء المخصصـة لإعـادة الإعمـار مـن أجـل بنـاء أنفـاق جديـدة، واسـتعادة جاهزيتهـا القتاليـة. وحتـى لـو وافقـت حركـة حمـاس علـى أن تتولـى السـلطة الفلسـطينية إدارة القطـاع، فـإن حمـاس سـوف تكـون الطـرف الفعلـي المسـيطر علـى الأرض.

ويعنـي مـا سـبق أن إسـرائيل قـد تلجـأ إلـى محاولـة إعاقـة عمليـة إعـادة إعمـار القطـاع، أو توجيـه ضربـات مـن فتـرة لأخـرى ضـد حركـة حمـاس، حتـى تضعـف قدراتهـا العسـكرية، حتـى وإن عجـزت عـن القضـاء عليهـا تمامًـا، وهـو مـا يعنـي أن المواجهـات بيـن الجانبيـن سـوف تكـون مفتوحـة.

- **مواصلـة الاحتـلال الإسـرائيلي:** لا ينبغـي تجاهـل أن الحكومـة الإسـرائيلية اليمينيـة المتطرفـة بقيـادة نتنياهـو تتحمـل المسـئولية الرئيسـية وراء تفجـر الأوضـاع فـي الأراضـي الفلسـطينية، وذلـك بسـبب إصرارهـا علـى التهـرب مـن اسـتحقاقات السـلام، ورفضهـا إقامـة دولـة فلسـطينية فـي الضفـة الغربيـة وغـزة، بالإضافـة إلـى سـعيها الدائـم لبنـاء مسـتوطنات فـي الأراضـي الفلسـطينية المحتلـة. ولـم تتغيـر السياسـة الإسـرائيلية هـذه حتـى بعـد انـدلاع الحـرب الأخيـرة فـي غـزة؛ إذ أكـد نتنياهـو أنـه أبلـغ الولايـات المتحـدة معارضتـه إقامـة دولـة فلسـطينية بعـد انتهـاء الحـرب فـي غـزة، وذلـك فـي 19 يناير 2024، وهـو مـا يعنـي أن الوضـع الأمنـي فـي الضفـة الغربيـة وغـزة سـوف يكـون قلقًـا، حتـى بعـد انتهـاء المعـارك الجاريـة حاليًـا، وهـو مـا يجعـل الوضـع مرشـحًا للانفجـار فـي أي لحظـة.

- **غمـوض مسـتقبل السـيطرة الأمنيـة علـى غـزة:** تتمثـل أكبـر مشـكلة يواجههـا الجيـش الإسـرائيلي فـي مرحلـة مـا بعـد الحـرب، وبـدء جهـود إعـادة الإعمـار، فـي كيفيـة اسـتعادة الـردع مجـددًا فـي مواجهـة حركـة حمـاس؛ إذ كانـت العقيـدة الإسـرائيلية تقـوم علـى ضـرورة حصـول تـل أبيـب علـى الإنـذار المبكـر فـي مواجهـة أي تهديـد محتمـل، بالإضافـة إلـى الارتـكان إلـى الجـدار الذكـي ونظـم الدفـاع الجـوي المتطـورة علـى غـرار القبـة الحديديـة، غيـر أن هجمـات حمـاس، فـي 7 أكتوبـر 2023، علـى مـدن غـلاف غـزة، وقواعـد الجيـش الإسـرائيلي، والسـيطرة عليهـا بسـهولة نسـبية، فضـلًا عـن نجـاح حـركات المقاومـة الفلسـطينية فـي إطـلاق كميـة كبيـرة مـن الصواريـخ، تسـببت فـي انهيـار منظومـة الدفـاع الجـوي وتعريـة إسـرائيل أمـام التهديـدات المختلفـة.

مـن جهـةٍ أخـرى، فـإن إسـرائيل وقفـت بمظهـر الدولـة الضعيفـة العاجـزة عـن توفيـر الأمـن لنفسـها، وهـو مـا ترتبـت عليـه نتيجـة أخـرى وهـي أن إسـرائيل لا يمكنهـا الدخـول فـي مفاوضـات مسـتقبلية لإحلال السـلام مـع الفلسـطينيين مـن موقـع ضعـف، وهـو مـا يثيـر التسـاؤل حـول مسـتقبل حكـم القطـاع، وكذلـك مـن سـيتولى إدارة الملـف الأمنـي فـي القطـاع بعـد انتهـاء العمليـات العسـكرية الإسـرائيلية.

وقـدم وزيـر الدفـاع الإسـرائيلي، يـوآف جالانـت، فـي مطلـع يناير 2024، خطـة إسـرائيل لـ"اليوم التالي" لحـرب غزة إلى مجلس الحرب الإسـرائيلي، والتـي شـملت تشـكيل قـوة عمـل متعـددة الجنسـيات بقيـادة الولايـات المتحـدة، وتضـم "دولًا أوروبيـة وعربيـة"، بهـدف تولـي إعـادة إعمـار القطـاع وتأهيلـه اقتصاديًـا. ووفـق مقتـرح

جالانت، فإن حركة "حماس" لن تسيطر على قطاع غزة بعد انتهاء الحرب، وستحتفظ إسرائيل بالحرية في العمليات العسكرية داخل القطاع، إلا أنه لن يكون هناك أي تواجد مدني إسرائيلي في قطاع غزة وستكون الهيئات الفلسطينية هي المسئولة "طالما لم تكن هناك أي أعمال عدائية ضد إسرائيل".

يعني ذلك أن إسرائيل تسعى لإعادة احتلال قطاع غزة، وهو سيناريو غير واقعي، وذلك لعدة اعتبارات، أولها أن الدول العربية أعلنت رفضها المشاركة في إعادة إعمار غزة، ناهيك عن المشاركة بقوات في السيطرة على القطاع تأمينًا لإسرائيل. فقد ربطت عدة دول عربية مشاركتها في إعادة إعمار قطاع غزة باعتراف إسرائيل بإقامة دولة فلسطينية، وهو ما ترفضه إسرائيل حتى الآن. والاعتبار الثاني، أن خطة السيطرة الأمنية الإسرائيلية على قطاع غزة تبدو احتمالًا مستبعدًا في ضوء عجز إسرائيل في السابق عن السيطرة على القطاع، وهو ما دفع رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، أرئيل شارون، إلى الانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة، في عام 2005، فيما عرف حينها بخطة فك الارتباط. ومن جهة أخرى، فإن أداء إسرائيل العسكري الحالي في قطاع غزة، واستمرار تكبدها خسائر هناك يجعلها تتراجع عن خطط احتلال القطاع عسكريًا.

أخيرًا، فإن الخطة الإسرائيلية لكي تتسم بالفاعلية سوف يعني أن تقوم تل أبيب باحتلال محور صلاح الدين، وهو محور يفصل بين مصر وقطاع غزة ويصل طوله إلى نحو 14 كيلومترًا. وتزعم إسرائيل أن استعادة المنطقة الحدودية من شأنها أن توجه ضربة استراتيجية لحماس، من خلال السيطرة على أنفاقها في المنطقة والحد من تدفق الأسلحة ومنع مقاتليها من الهروب من قطاع غزة، وأعلنت مصر رفضها صراحة للخطة الإسرائيلية، مؤكدة أنها لا تسمح بأي أنشطة غير قانونية، كما أكدت أن اتفاقية السلام تمنع قيام إسرائيل بأي تحركات عسكرية في هذا المحور.

**ختامًا،** يمكن القول إن الخطط الإسرائيلية لإعادة احتلال قطاع غزة لا تعد منطقية، أو قابلة للتحقيق، ما لم تتمكن تل أبيب من القضاء على حركة حماس والفصائل الفلسطينية المقاومة تمامًا، وهو سيناريو يبدو مستبعدًا من مراجعة سير العمليات العسكرية في قطاع غزة. لذلك، فإن مستقبل حكم القطاع، سياسيًا وأمنيًا، سوف يكون غامضًا، غير أن المؤكد أن نتائج العملية العسكرية الحالية سوف تكون عاملًا مؤثرًا ومحددًا لمستقبل حكم القطاع، أمنيًا وسياسيًا.

# رؤى إسرائيل لغزة بعد الحرب وعوائق إعادة الإعمار

**مهاب عادل**
باحث متخصص في الشأن الإسرائيلي،
مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

بعد مرور أكثر من مائة يوم على حرب إسرائيل ضد قطاع غزة، لا يزال موقف إسرائيل يترنح تجاه سيناريوهات اليوم التالي للحرب، خاصةً ما يتعلق بترتيبات إعادة الإعمار في غزة، وهي الخطوة التي تحرص الحكومة الإسرائيلية المأزومة على تجنب الحديث العلني بشأن التصور النهائي لها، إلا في مساحات محدودة، نظرًا لرغبتها في استمرار الحرب، حتى يتحقق الانتصار الذي يضمن لها البقاء في المشهد السياسي أطول فترة ممكنة. وفي ظل الحسابات المعقدة لموقف الداخل الإسرائيلي والسياقين الإقليمي والدولي، يمكن طرح المحددات الحاكمة لصياغة تصور إسرائيلي بشأن مرحلة ما بعد الحرب، وتأثيرها على تصورات تل أبيب لعملية إعادة إعمار غزة.

## محددات حاكمة

ثمّة محددات حاكمة للموقف الإسرائيلي وتصوراته لقطاع غزة فيما بعد الحرب، من أبرزها ما يلي:

- **الهاجس الأمني ومعادلة ترميم الردع:** كان لأحداث 7 أكتوبر تأثير كارثي على معادلة الردع الإسرائيلية، خاصة أنه قد أعقبها نزوح للمستوطنين الإسرائيليين من مناطق غلاف غزة وكذلك البلدات الحدودية مع لبنان، والذين قُدرت أعدادهم -وفقًا للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية- بأكثر من 120 ألف إسرائيلي، وهي النسبة الأعلى في تاريخ الدولة العبرية. وتسعى تل أبيب إلى إعادة ترميم هذه المعادلة لإعادة النازحين مرة أخرى إلى المستوطنات المحاذية للقطاع، في ظل الضغط الاقتصادي الذي تسببه نفقات الإعانة التي تقدمها الحكومة الإسرائيلية لهؤلاء النازحين، فضلًا عن تحمل تكاليف السكن في مناطق إيوائهم الجديدة.

وفقًا لهذه المعطيات، يتشدد الموقف الإسرائيلي في عودة الفلسطينيين إلى مناطق الشمال المحاذية لمستوطنات غلاف غزة ضمن ترتيبات اليوم التالي للحرب، وكذلك استثناء هذه المناطق من عمليات إعادة الإعمار، بهدف تأمين مناطق عازلة تضمن السيطرة الأمنية الإسرائيلية من ناحية، ومن ناحية أخرى ترمم "الردع المعنوي" في إطار استراتيجية "كي الوعي"، التي صاغها موشيه يعلون، وزير دفاع ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق، عبر ترهيب الفلسطينيين بالإبقاء على هذه المناطق المنكوبة دون إعمار، لتبقى في الذاكرة البصرية للأجيال الناشئة كمحفز ضغط وغضب ضد حركات المقاومة الفلسطينية باعتبارها المتسبب في ذلك، بحسب التصور الإسرائيلي.

- **التحرر من الالتزامات القانونية تجاه غزة كسلطة احتلال:** لا ترغب تل أبيب في التورط في أية التزامات مدنية تجاه سكان قطاع غزة إذا ما بقيت كسلطة احتلال في مرحلة ما بعد الحرب، خاصة في ظل فشلها في مخططات التهجير القسري لسكان القطاع حتى الآن، وهو ما ينعكس في مرونة الموقف الإسرائيلي عبر تصريحات مسئوليها السياسيين (باستثناء الوزراء المتطرفين في الحكومة) والأمنيين بشأن عدم الرغبة في الإدارة المدنية للقطاع، ولكن في الوقت ذاته تتشدد في موقفها بشأن عودة السلطة الفلسطينية لحكم القطاع، لعدم تكرار سيناريو 2007، ومن ثمّ يتم إزاحة السلطة عبر آلية الانتخابات أو الانقلاب على حكمها من جانب فصائل المقاومة، خاصة في ظل الضعف المتزايد للسلطة الفلسطينية الذي تعمدته تل أبيب عبر منع تحويلات أموال المقاصة عنها، وإظهارها بمظهر الفشل في إدارة الضفة الغربية أمام الشركاء الأمريكيين والأوروبيين، والأطراف الإقليمية، لتخفيف الضغط على تل أبيب للقبول بها كحل مستدام في إدارة القطاع والضفة مما يعّبد الطريق أمام إقامة دولة فلسطينية، وهو ما لا ترغبه تل أبيب.

- **الحسابات المرحلية الضيقة للائتلاف الحكومي:** ينطلق الائتلاف الحكومي الإسرائيلي المأزوم من حسابات ضيقة يراهن من خلالها غالبية أعضائه وفي مقدمتهم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو على مغازلة اليمين المتطرف في الشارع الإسرائيلي، من خلال المغالاة في توجهات الحكومة فيما يتعلق بإدارة الحرب والتعامل مع سيناريوهات اليوم التالي، عبر التصريح برفض عودة السلطة الفلسطينية لحكم القطاع أو إقامة دولة فلسطينية، إذ عبّر نتنياهو عن افتخاره بأنه منع إنشاء دولة فلسطينية، هذا فضلًا عن الاعتماد على منهج "التأجيل وعدم الحسم"، وهو ما بدا خلال تأجيل اجتماعات مجلس الوزراء الحربي لتناول الشكل الذي سيبدو عليه اليوم التالي للحرب بالنسبة لإسرائيل أكثر من مرة، رغم مطالبة أعضاء المجلس من خارج الائتلاف بيني غانتس وغادي إيزنكوت بمناقشة الأمر وحسمه، حيث قدم غانتس في 16 يناير 2024 رسالة عاجلة إلى رئيس الوزراء نتنياهو يطالبه فيها

بالتوقف عن المماطلة في سلسلة من القرارات المتعلقة بالتخطيط للحرب المستمرة وكذلك "لليوم التالي".

وبالتالي، يراهن نتنياهو على هذا المنهج بـ"التأجيل والرفض المعلن" للأهداف التي تتأسس عليها المقترحات الدولية والإقليمية بإقامة الدولة الفلسطينية فيما بعد الحرب، من أجل ضمان تماسك ائتلافه واستمراره في المشهد السياسي أطول فترة ممكنة، أو على الأقل التخفيف من وطأة الضغوط الداخلية ضد أعضاء الائتلاف الذين يدركون أنهم سيكونون على موعد مع انتخابات جديدة، حيث سيقود فشلهم في إدارة الأزمة الراهنة، وعدم تحقيق انتصار في الحرب الجارية، إلى تآكل شعبيتهم المتراجعة في صفوف ناخبيهم من اليمين المتطرف لصالح المعارضة، خاصة أحزاب يمين الوسط. وهو ما دفع نتنياهو للحديث عن احتمالية استمرار الحرب حتى عام 2025، خاصة بعد تمرير الميزانية المعدلة لعام 2024، والتي تضمنت أموالًا تقديرية مخصصة للمشاريع المفضلة لأعضاء الكنيست والوزراء.

- **الترتيب الإقليمي كشرط مسبق لتمويل إعادة الإعمار:** تراهن واشنطن على أن يكون لهذا الترتيب تأثيره الواضح في أية سيناريوهات لليوم التالي، وهو ما اختبرته خلال الفترة الماضية عبر حركتها المكثفة لحشد الدعم السياسي والمالي بالتمويل من جانب الشركاء الإقليميين لترتيبات اليوم التالي فيما بعد الحرب، من أجل بلورة محفز للحكومة الإسرائيلية لتقديم أثمان في المقابل متعلقة بخيار حل الدولتين، وانعكس ذلك في التقارير المتواترة خلال الأيام الماضية، والتي تحدثت عن تقديم عرض لتل أبيب بأن يكون التطبيع مع المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى تمويل إعادة الإعمار بالقطاع من جانب الشركاء الإقليميين في المنطقة، مقابل الموافقة على سيناريو اليوم التالي للحرب الذي يتأسس على إقامة دولة فلسطينية في كل من الضفة والقطاع، وهو ما رفضته تل أبيب. وعبر عن ذلك نتنياهو في مؤتمر صحفي في 18 يناير 2024، مؤكدًا رفضه إقامة دولة فلسطينية في إطار أي سيناريو لما بعد الحرب، وكان لهذا الموقف الرافض صداه في واشنطن، حيث عبّر الرئيس الأمريكي جو بايدن، الذي كان يتوقع على ما يبدو أن يجني مكاسب انتخابية عبر التوصل لهذا الاتفاق، في الأجل القريب، في تصريح لافت في اليوم نفسه أن التسوية في قطاع غزة لا تزال بعيدة.

- **الإبقاء على الانقسام الفلسطيني لإدارة الصراع:** يميل الاقتراب الإسرائيلي في التعامل مع الصراع مع الفلسطينيين طيلة العقود الماضية، والذي يتبناه غالبية المسئولين السياسيين من اليمين الإسرائيلي (اليمين المتطرف - يمين الوسط) الموجودين في المشهد الحالي، إلى الإبقاء على حالة الانقسام الفلسطيني من أجل إدارة الصراع وضمان عدم وجود طرف موحد لتعقيد مسارات التسوية والحل النهائي الذي يسمح بإقامة دولة فلسطينية، وهو ما ينعكس في تصريحات المسئولين الإسرائيليين الذين يرفضون أن تكون السلطة الفلسطينية وكذلك خيار الدولة الفلسطينية جزءًا من الحل، خاصة في ظل الهدف المعلن للحرب التي تخوضها إسرائيل بالقضاء على حركة حماس -وهو ما تفشل في تحقيقه حتى الآن- التي كان وجودها يساعد على استمرار حالة الانقسام وإدارة الصراع.

## تصورات ما بعد الحرب

تقود معطيات اللحظة الراهنة التي تؤطرها محددات السياق سالفة الذكر، إلى عدد من السيناريوهات المحتملة لمدار الحركة الإسرائيلية بشأن مسألة "اليوم التالي للحرب" وفقًا لحسابات "العائد والتكلفة"، وذلك على النحو التالي:

- **تجزئة الحل في إطار مسارات تسوية منفصلة:** يميل الموقف الراهن للحكومة الإسرائيلية إلى تجزئة الحل للصراع بحيث لا يكون في إطار تسوية شاملة، وهو ما يمكّنها من توليد أثمان سياسية لكل مسار تفاوضي،

ويوفر لها مساحة وقت وحركة تساعدها على تغيير معادلة الضعف التي عليها الآن، في ظل رهانها على احتمالية حدوث تطورات مفاجئة قد تغير المشهد لصالحها. وفي اللحظة الحالية يبدو أن تل أبيب تريد أن تحافظ على معادلة إقرار السلام الإقليمي دون أية "أثمان سياسية استراتيجية" مرتبطة بالقضية الفلسطينية في المقابل كما كان الحال قبل 7 أكتوبر، وهو النهج الذي يحبذه نتنياهو في ضوء موقفه الضعيف، وحالة المساومة التي يخضع لها من جانب شركائه في الائتلاف.

بالتالي، من المرجّح أن توافق تل أبيب تحت وطأة الضغط الذي تمارسه واشنطن على التوصل إلى اتفاق هدنة طويلة (قد تكون شهرًا بحسب ما يتم تداوله) لوقف إطلاق النار في مقابل إطلاق سراح الأسرى دون أن يكون ذلك جزءًا من مسار تسوية شاملة للأزمة يقود إلى وقف كامل لإطلاق النار وبدء عملية إعادة الإعمار. وفي هذه الحالة تراهن تل أبيب على استراتيجية الضغط الأقصى والانفجار من الداخل في التعامل مع حركة حماس من أجل أن تقوم بالتسليم الطوعي تحت وطأة الضغط العملياتي والاستنزافي لقدراتها العسكرية، على نحو يجنب إسرائيل في النهاية أية أثمان سياسية كبيرة قد تكون مضطرة لدفعها؛ إلا أن هذا المسار يتطلب وقتًا طويلًا قد لا تستوعبه عملية الضغط التي يقوم بها الشركاء الغربيون في الوقت الحالي.

- **سيناريو المنطقة (ب، ج) بالضفة بمناطق القطاع:** قد تقدم إسرائيل على القبول باتفاق يراعي اعتباراتها الأمنية، حيث قد تشترط اعتماد مسار تسوية مستثنى منه أجزاء واسعة من مناطق الشمال في غزة لإقامة مناطق عازلة فيها، على أن تكون هذه المنطقة مثل المنطقة (ج) بالضفة التي تخضع لإدارة مدنية وأمنية إسرائيلية، مع الاكتفاء فقط بإعادة إعمار مناطق الجنوب، على أن تكون مثل المنطقة (ب) التي تخضع لإدارة مدنية فلسطينية وسيطرة أمنية إسرائيلية، وهو ما قد يبدو أن تمهد له تل أبيب بسعيها للسيطرة على محور فيلادلفيا.

**قد يعزز من لجوء الحكومة الإسرائيلية لهذا السيناريو عدة مؤشرات:**

1. الموقف الداخلي الضاغط واحتمالات انهيار حكومة الحرب في ظل التقارير التي تتحدث عن الانسحاب الوشيك لزعيم حزب المعسكر الوطني بيني غانتس وغادي إيزنكوت، خاصة بعد فشل محاولة نتنياهو خلال اليومين الماضيين استمالة أحزاب أخرى من المعارضة للانضمام للحكومة كبدائل على غرار حزب "يش عتيد" و"يسرائيل بيتنا"، وسيكون لانسحاب غانتس تداعياته على تراجع شرعية الحكومة للاستمرار في الحرب، وفقًا للمخطط الزمني الذي أعلنه نتنياهو.

2. الرغبة في تحقيق انتصار يرمم شرعية الائتلاف، خاصة في ظل الفشل في تحقيق انتصار عسكري ضد حركة حماس، بالإضافة إلى ضغط عامل الوقت، وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال تطبيع العلاقات مع المملكة العربية السعودية، والقبول بتعهدات الشركاء الإقليميين بتمويل إعادة الإعمار في مناطق الجنوب.

3. ضمان فشل خيار حل الدولتين، حيث إن اقتطاع إسرائيل لشمال غزة لن يجعل خيار الدولة الفلسطينية قابلًا للتطبيق.

4. ضمان السيطرة على موارد الطاقة للقطاع بحقول غاز "غزة مارين" الذي كانت قد أعطت تل أبيب موافقتها المبدئية على تطويره في 18 يونيو 2023.

- **سيناريو اليوم التالي وفقًا للرؤية الأمريكية مع إدخال تعديلات:** قد يوافق نتنياهو على قبول الرؤية الأمريكية بشأن إدارة الحكم في القطاع، بحيث تتشكل إدارة مدنية، يتولاها مجموعة من التكنوقراط من غزة والضفة الغربية، بالإضافة إلى شخصيات محلية مهمة من بلدات قطاع غزة وعشائره، تقوم بإدارة إدارات الحكومة المحلية العاملة تحت قيادة "رئيس الشئون الإدارية" الفلسطيني،

مع تشكيل جهاز للسلامة العامة/ إنفاذ القانون، أو قوة متعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية وبعض الدول العربية التي أبرمت اتفاقات سلام مع إسرائيل، بحيث تتولى تل أبيب تنسيق القوة المتعددة الجنسيات، والإشراف على دخول البضائع إلى القطاع، والحفاظ على حرية العمل الأمني في القطاع حسب الحاجة الاستخباراتية والعملياتية. على أن تكون سلطة وولاية هذه الهيئات غير مشمول بها مناطق عازلة في الشمال قد تقتطعها إسرائيل بمسافة 2 كم (بحسب ما يتداول) لضمان السيطرة الأمنية على المناطق المتاخمة لمستوطنات غلاف القطاع. مع اشتراط تفكيك ما تبقى من ترسانة عسكرية لحماس ورحيل قادتها خارج القطاع. كما قد تُدخل تل أبيب تعديلًا مرتبطًا بألّا تكون هذه التسوية تتضمن خيار قيام دولة فلسطينية، وأن ترحل هذه المسألة وفقًا للنهج الإسرائيلي المعتاد بفرض الأمر الواقع فيما بعد وإدارة الصراع دون حله.

في المقابل، قد تساعد واشنطن نتنياهو مع الأخذ في الاعتبار ضروراته السياسية (تجنب الإدانة في محاكمته المستمرة بالفساد، إرثه في الحكم) بحيث تتوسط للتفاوض مع أحزاب في المعارضة للموافقة على الانضمام في الائتلاف الحكومي لتعزيز شرعيته التي تسمح بعقد اتفاق كبير نسبيًا كالذي تقترحه واشنطن، ومن أجل ضمان موافقة مجلس الوزراء الذي سيحتاج إلى أن يصوت على أية اتفاقات مقررة، خاصة في ظل تمسك بعض الوزراء المتطرفين في الحكومة الحالية بمبدأ عدم إعادة الإعمار قبل التهجير الكامل للفلسطينيين من مناطق الشمال.

## عوائق محتملة

تشير السيناريوهات السابقة إلى جملة من التعقيدات التي قد تعيق حدوث أي منها في الأجل القريب، حيث إن عملية الخلط التي يقوم بها نتنياهو وأعضاء حكومته المتطرفون بين بقائهم السياسي وبين ما يعتبرونه في مصلحة الدولة العبرية يجعل مثل هذه الاتفاقات غير محتملة، وتعوّل واشنطن -في هذا الصدد- على احتمالية انهيار الائتلاف الحكومي، خاصة في ظل تصاعد الانقسام في اللحظة الراهنة بين المستوى الأمني الذي يدرك أهمية الدعم الأمريكي في ترميم معادلة الردع، والمستوى السياسي لأعضاء الائتلاف الذي يراهن على بقائه عبر إطالة أمد الحرب واتساع نطاقها إقليميًا وفق نطاق محدود.

ويبدو أن واشنطن وكذلك الشركاء الأوروبيين أدركوا خطورة هذه الحرب واحتمالية اتساعها إلى حربٍ إقليمية شاملة تضر بمصالحهم، وبدأت عملية الضغط على الحكومة الإسرائيلية، حيث صوّت البرلمان الأوروبي بالأغلبية للمرة الأولى منذ اندلاع التصعيد على مشروع قرار لوقف إطلاق النار في غزة.

ومع اتساع الاحتجاجات الإسرائيلية المنادية بعزل نتنياهو، واستمرار الانقسام داخل الحكومة، وتصاعد احتمالات انهيار حكومة الحرب نتيجة الانسحاب الوشيك لبيني غانتس وغادي إيزنكوت، وفشل نتنياهو في إيجاد بدائل، هذا فضلًا عن الضغط الغربي من جانب الولايات المتحدة وأوروبا؛ قد يتجه الائتلاف الحكومي للدعوة إلى انتخابات جديدة، بيد أن هذا المسار سيؤجل بدوره طرح أية مسارات تسوية خاصة بإعادة الإعمار، حيث سيكون من المقرر أن يسّير هذا الائتلاف أعمال الحكومة حتى موعد الانتخابات.

وإذا ما حدث وانهار الائتلاف وجاءت حكومة جديدة، فإنه تجدر الإشارة إلى عدم التفاؤل بشأن توجهاتها فيما يتعلق بالسيناريوهات السابقة، حيث سيغلب عليها التوجه اليميني، المسيطر حاليًا على الشارع الإسرائيلي، الذي قد يميل إلى تبني سيناريو الرؤية الأمريكية وفقًا للتعديلات المُشار إليها سلفًا واشتراط تأجيل مسألة خيار الدولة الفلسطينية، اعتمادًا على مبدأ "إدارة الصراع دون الحل" لموازنة الضغط المحتمل من جانب أعضاء الائتلاف الحالي المقرر أن ينتقلوا إلى صفوف المعارضة إذا ما انهار الائتلاف.

# إعادة إعمار غزة..
# احتياجات التمويل وآليات الاستجابة

**بسنت جمال**
باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

لا يزال القصف الإسرائيلي على قطاع غزة مستمرًا منذ أكتوبر 2023، مخلفًا وراءه حجمًا هائلًا من الخسائر الاقتصادية والإنسانية التي تتوزع بين خسائر مباشرة ممثلة في تدمير البنى التحتية والمنازل والمباني، وخسائر غير مباشرة تتعلق بتصاعد معدلات البطالة والفقر ونقص السلع في ظل الحصار المفروض على غزة. في هذا السياق، تستلزم عملية إعادة إعمار غزة التزام الدول المانحة بتخصيص مليارات الدولارات لتخفيف آثار الدمار الناتج عن القصف الإسرائيلي على القطاع، ومن هنا يظهر تساؤل عن حجم التمويلات المطلوبة لإعادة الإعمار، وآليات الاستجابة المحتملة.

## تكلفة إعادة الإعمار

يصل حجم الخسائر الاقتصادية الأولية للإعمار في غزة بسبب الحرب إلى 11 مليار دولار، وفقًا لتقديرات مدير المكتب الإعلامي الحكومي في غزة "إسماعيل ثوابتة" التي أعلن عنها في أواخر ديسمبر 2023، إلى جانب 12 مليار دولار خسائر غير مباشرة، نتيجة تدمير أكثر من 305 ألف وحدة سكنية منذ بداية الحرب تنقسم إلى 52 ألف وحدة مدمرة بالكامل، و253 ألف وحدة مدمرة تدميرًا جزئيًا. وتصل حجم الخسائر في المنازل إلى ما قيمته 7.4 مليارات دولار. وتشير تقديرات إلى خسائر قطاعية مختلفة، ما بين 650 مليون دولار خسائر بالقطاع التجاري، و450 مليون دولار خسائر في القطاع الصناعي، و420 مليون دولار القطاع الزراعي.

أما فيما يتعلق بالخدمات، فتصل خسائر القطاع الصحي إلى 230 مليون دولار، والتعليم لنحو 720 مليون دولار، والكهرباء لحوالي 120 مليون دولار، والترفيه نحو 400 مليون دولار. بينما خسر قطاع الاتصالات والإنترنت نحو 600 مليون دولار، والنقل والمواصلات حوالي 480 مليون دولار. فيما تُشير تقديرات المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، إلى أنّ الخسائر من المرجح أن تصل إلى نحو 20 مليار دولار.

في المقابل، قدر مدير الإحصاءات في الجهاز المركزي للإحصاء في فلسطين "محمد قلالوة"، حجم خسائر القطاع الخاص وحده بحوالي 700 مليون دولار، حيث توقف 147 ألف عامل عن العمل، وتوقفت 56 ألف منشأة عن العمل، كما توقع ارتفاع نسبة الفقر في قطاع غزة إلى حوالي 90%، ونسبة البطالة لحوالي 65%. فيما أعلن مكتب تنسيق العمليات الإنسانية التابع للأمم المتحدة "أوتشا"، أن تكلفة تلبية الاحتياجات الإنسانية لـ2.7 مليون شخص في قطاع غزة و500 ألف آخرين في الضفة الغربية تقدر بنحو 1.2 مليار دولار.

في المقابل، قدر وزير الحكم المحلي الفلسطيني "مجدي الصالح" في نوفمبر 2023 أن قطاع غزة بحاجة لأكثر من 10 مليارات دولار لإعادة إعمار ما خلفته الحرب الإسرائيلية، حيث قدر تكلفة إعمار قطاع الإسكان وحده بنحو 8.4 مليارات دولار، مع تخصيص نسبة تتراوح بين 20% إلى 25% منها لعملية إزالة الركام، مؤكدًا أن عملية حصر الخسائر واحتياجات القطاع ستستغرق 6 أشهر بحد أدنى عقب انتهاء الحرب.

ويُعد هذا المبلغ قليلًا نسبيًا عند مقارنته بالتقديرات الأولية التي أشارت في يناير 2024 إلى أن تكلفة إعادة الإعمار قد تصل إلى أكثر من 50 مليار دولار. ومع توسع نطاق العمليات الإسرائيلية واستمرارها، فإن هذا المبلغ سيرتفع بالتأكيد.

## آليات الاستجابة

عادةً ما يتم النظر في قضية إعادة الإعمار بعد انتهاء الحرب، وهو الأمر الذي لم يحدث حتى الآن. لذا فمن أجل بدء عمليات الإعمار لا بد من الدخول في مفاوضات لتحديد الوضع النهائي للعلاقة بين السلطة الفلسطينية والمقاومة الفلسطينية وقطاع غزة مع إسرائيل، بما سيرسل إشارة إيجابية للدول التي تعتزم تقديم المساعدة لإعمار غزة. وفيما يلي أبرز آليات الاستجابة المحتملة:

- **تأسيس صندوق عربي لدعم غزة:** تتطلب عملية تمويل إعادة إعمار غزة تخصيص دعم عربي من خلال تأسيس صندوق تساهم فيه جميع الدول العربية لتحمل هذه التكاليف، ولتأكيد مسئوليتها تجاه القضية الفلسطينية، وخاصة في ظل تصاعد الخسائر الاقتصادية التي يتكبدها قطاع غزة يومًا تلو الآخر.
- **حشد التمويلات الدولية:** تلتزم إعادة إعمار غزة بحشد تمويلات دولية خاصة من الدول الغربية وتوجيهها للقطاعات الحيوية كقطاع الصحة، باعتباره أكثر القطاعات التي تضررت من القصف الإسرائيلي، وذلك من خلال الدعوة إلى مؤتمر دولي يضم الدول المانحة المحتملة.
- **ضمان عدم تكرار الأزمة:** يبدو أن فاتورة إعادة إعمار غزة ستكون ضخمة نظرًا لعدم وجود أي إشارات لتوقف

الحرب في الوقت الحالي، ولهذا فمن الصعب التطرق لملف الإعمار من دون إيقاف الحرب، مع ضمان عدم تكرار هذه الصدامات بين المقاومة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، حيث من المرجح أن تتمهل الدول قبل تقديم الدعم لإعمار غزة، بسبب مخاوف من تدمير المنشآت وعودة الاقتتال مثلما يحدث في كل مرة.

**مع ذلك، هناك عدد من التحديات والمعوقات التي يُمكن أن تواجه عملية إعادة الإعمار في حال البدء في تنفيذها، والتي يُمكن استعراضها على النحو الآتي:**

- **عدم الالتزام بالتعهدات المالية:** أظهرت التجارب السابقة أن الدول لا تلتزم بتعهداتها والإسهام في تمويل إعادة الإعمار، لذا يجب أن تقدم الدول تعهدات واقعية تستطيع الوفاء بها، مع التركيز على ضمان العودة إلى الأوضاع الطبيعية عن طريق تقديم الإغاثة الإنسانية على وجه السرعة، وإصلاح الأضرار ذات الأولوية التي لحقت بالبنى التحتية، واستئناف الخدمات الأساسية التي عطلتها الأعمال العدائية، على أن تعود على الأقل إلى مستويات ما قبل الأعمال العدائية.

- **شروط تعجيزية: تضع إسرائيل شروطًا صعبة تعيق سير عملية إعادة الإعمار، من أبرزها:** تشديد الحصار، وفرض القيود على المعابر، ورهن إعادة الإعمار بقضية الأسرى والمفقودين الإسرائيليين لدى حماس.

- **صعوبة تحديد الجهة المشرفة على إعادة الإعمار:** تستلزم عملية إعادة إعمار غزة تحديد الجهات التي سوف تشرف على التمويل وسير العملية بانتظام بما يحقق الهدف المرجو منها، كما ترتبط إعادة الإعمار بالشكل الذي ستنتهي عليه الحرب والجهة التي ستدير القطاع، ومن ثمّ فمن اللازم الوصول إلى آلية مناسبة حال توقفت الحرب، نظرًا لما يتطلبه الإعمار من دعم أطراف متعددة، في ظل حجم الدمار الواسع النطاق الذي يشهده القطاع.

**ختامًا،** لا تُعد عملية إعادة إعمار غزة أمرًا يسيرًا نظرًا للواقع السياسي المنقسم في فلسطين، إضافة إلى الشروط الإسرائيلية التي تعيق عملية الإعمار وتساهم في تباطؤ وتيرة إنجازها، ونقص التمويل الدولي المخصص لها وعدم الالتزام به في الكثير من الأحيان، إلى جانب تكرار الاعتداءات الإسرائيلية على غزة التي تمحو ثمار جهود عملية إعادة الإعمار. وعلى هذا الأساس، أصبحت عملية إعادة الإعمار مرهونة بوقف إطلاق النار وإيقاف الاعتداءات على غزة مع الوصول لحل للنزاع مع ضمان عدم تدمير القطاع مرة أخرى بعد إعادة إعماره مثلما يحدث في الوقت الحالي.

# خبرات مصر في إعادة الإعمار.. وخصوصية غزة

**د. محمد عز العرب**
رئيس وحدة الدراسات العربية والإقليمية
بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

طُرحت قضية إعادة إعمار قطاع غزة ضمن الملفات السياسية المرتبطة باليوم التالي لانتهاء الحرب، وقد برزت مصر كأحد الفاعلين مع دول أخرى لتولي تنفيذ إعادة الإعمار لاعتبارات فنية وسياسية ولوجستية، ترتبط بقوى عاملة مؤهلة وشركات مدربة وخبرات سابقة، وقرب المسافة الجغرافية، وتقديم أسعار منخفضة عن الشركات العالمية، بخلاف القبول الدولي والإقليمي لتوليها هذا الأمر الذي يستند إلى المصالح الحيوية والعقلانية السياسية ودواعي الأمن القومي، رغم العديد من المعوقات التي قد تُهدد مسار عملية إعادة الإعمار لأنها مرتبطة بالأساس بحرب عسكرية وقضية سياسية مستمرة منذ عقود لم يتمّ حسمها بعد، بخلاف التوازنات الإقليمية والدولية وحتى داخل القطاع ذاته.

## مفاتيح خاصة

**تحظى مصر بخبرات متراكمة في إعادة الإعمار بالعديد من مناطق الصراعات في المنطقة العربية وأفريقيا كالتالي:**

- **العراق:** برز دور مصر بشكل كبير في إعادة إعمار العراق بعد تحرير مدنه من سيطرة تنظيم داعش الإرهابي إثر إعلان الحكومة العراقية في ديسمبر 2017 القضاء على ذلك التنظيم، فقد عُقد مؤتمر دولي بالكويت في فبراير 2018 لدعم إعادة إعمار العراق الذي يتطلب 88 مليار دولار، وشاركت القاهرة وقتها في المؤتمر، ومن هنا بدأت العمل على لعب دور مهم في إعادة الإعمار من خلال الشركات التابعة لها وإدخال مواد البناء اللازمة، مثل الحديد والأسمنت، إذ تملك مصر مصانع كبيرة ساهمت في توفير المواد اللازمة لعمليات البناء.

ولا يقتصر دور مصر على الإعمار في البنية التحتية ولكن أيضًا ترميم وإصلاح المناطق الأثرية، فقد اختيرت شركة مصرية لتنفيذ مشروع ترميم أجزاء من مدينة الموصل القديمة، وفي القلب منها المسجد النوري الكبير الأثري، فقد نجحت مصر من خلال تحسين علاقاتها مع بغداد في اقتناص العديد من مشروعات إعادة الإعمار، خاصة في ظل حكومة مصطفى الكاظمي ضمن الآلية العراقية الأردنية المصرية الثلاثية "تحالف الشام الجديد".

وساهمت المرونة المصرية في الحضور الواسع بالعراق ضمن آلية "النفط مقابل إعادة الإعمار"، حيث حصلت مصر على النفط مقابل تنفيذ مشروعات إعادة الإعمار، خاصة في ظل حكومة الكاظمي، فقد توصل البلدان عام 2019 إلى اتفاق تُصدر بموجبه مصر مواد بناء إلى العراق بنحو مليار دولار سنويًا بجانب عمل الشركات المصرية في العراق بمناطق مثل صلاح الدين والأنبار ونينوى وسامراء، رغم تأثر الكثير من المشروعات حاليًا بسبب الحكومة العراقية الجديدة برئاسة محمد شياع السوداني، التي أكدت في بداية توليها المسئولية الاستمرار في مشروعات إعادة الإعمار مع مصر، وخلال زيارته لمصر في يونيو 2023 وقّع السوداني مع الرئيس السيسي 11 اتفاقية من بينها أمور خاصة بإعادة الإعمار.

- **ليبيا:** نجحت مصر في المشاركة في إعادة الإعمار في ليبيا خاصة في مناطق الشرق، ففي سبتمبر 2021، قدر وزير الشئون الاقتصادية بحكومة الوحدة الوطنية، سلامة الغويل، وقتها فاتورة إعادة الإعمار بـ111 مليار دولار، موضحًا أن الشركات المصرية ستحظى بنصيب الأسد من المشروعات، بنسبة 70 في المائة، بمجموع 77.7 مليار دولار تقريبًا. وفي مارس 2023 وقّع تحالف شركات مصرية عقد استئناف العمل بمشروع الطريق الدائري الثالث في العاصمة طرابلس المتوقف منذ عام 2008، بتكلفة بلغت 4.263 مليارات دينار ليبي، فيما بلغ حجم مشروعات شركات المقاولات المصرية في ليبيا حوالي 15 مليار دولار، وفقًا لأحد التقديرات، الأمر الذي جعلها مصدر ثقة في مشروعات إعادة الإعمار.

ولا يزال التنسيق مستمرًا، فقد بحثت جمعية رجال الأعمال المصريين مع مجلس أصحاب الأعمال الليبي في 19 نوفمبر 2023 فرص إتاحة المجال أمام الشركات المصرية في إعمار ليبيا، وبالفعل تم تشكيل لجنة بين الطرفين لبحث هذا الأمر. وفي 25 ديسمبر 2023 بحث الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية مع اتحاد الغرف الليبية فرص التعاون بين الجانبين، ومساهمة الشركات المصرية في إعادة إعمار ليبيا، وقد عبّر الوفد الليبي عن تفضيله التعاون مع الشركات المصرية بشكل خاص.

وتتركز مساهمات مصر في الشرق الليبي حيث العلاقات القوية مع البرلمان والجيش الوطني، بخلاف المنطقة الغربية حيث سيطرة حكومة الوحدة الوطنية بقيادة عبد الحميد الدبيبة، وسيطرة تركيا وإيطاليا على مشروعات إعادة الإعمار هناك، رغم توقيع اتفاقيات ضخمة مع مجيء حكومة الدبيبة في يوليو 2021 بقيمة 4.1 مليارات دولار بين البلدين، وبسبب الخلافات السياسية لم يُنفذ الكثير من هذه المشروعات المصرية في الغرب، لكن

الأعمال مستمرة سواء في الغرب أو بالشرق وإن كانت بشكل أكبر في الشرق، مثل: إنشاء طريق "أجدابيا - جالو" بطول 250 كم، والطريق الدائري الثالث في طرابلس. وفي 15 مارس 2023، وقّعت لجنة إعادة إعمار بنغازي عقدًا مع شركة "وادي النيل" المصرية لتنفيذ أربعة جسور ونفق بالمدينة بمدة تنفيذ ستة أشهر، ما يؤكد الثقة في الشركات المصرية ومعدلات التنفيذ.

- **سوريا:** شاركت مصر في مارس 2023 في مؤتمر المانحين الدولي المنعقد في بروكسل، تحت عنوان: "معًا من أجل الشعبين التركي والسوري"، عقب تعرض البلدين لزلزال مدمر في 6 فبراير 2023، وأكدت مصر أنها تُولِي أهمية كبيرة لتسريع عملية إعادة الإعمار في سوريا وتركيا، لكن فعليًا لم تبدأ مشروعات في سوريا لاعتبارات سياسية سواء في سوريا أو دولية نتيجة العقوبات والحظر المفروض على سوريا رغم عودة دمشق إلى جامعة الدول العربية. وبالفعل، سبق وكشف رئيس جهاز المخابرات الخارجية الروسية، سيرجي نارشكين، في مايو 2023، أن السعودية والإمارات ومصر "تستعد للعب دور بارز" في عملية إعادة إعمار سوريا، مشيرًا إلى أن هناك الكثير من التغييرات في الشرق الأوسط تتعارض مع رغبات الولايات المتحدة، بما في ذلك دعم روسيا والأغلبية العربية لإعادة الإعمار في سوريا.

وبسبب العقوبات الأوروبية الأمريكية ضد سوريا يتم فرض أي عقوبات على أي تعامل مع النظام السوري، بما في ذلك مؤسساته الحكومية والخاصة وكبار الشخصيات السياسية والعسكرية ورجال الأعمال المقربين منه، وهذا ما يعرقل سواء مصر أو غيرها من المشاركة في عمليات إعادة الإعمار، وأكد ذلك الأمين العام المساعد للجامعة العربية السفير حسام زكي في مايو 2023، موضحًا أن ملف إعادة إعمار سوريا به تعقيدات ضخمة نتيجة العقوبات الأمريكية والأوروبية، لأن رفع العقوبات ليس سهلًا، ويحتاج إلى قدر من التدبر والاتصالات الدولية للوقوف على الوضع الحالي وسبل الحل.

- **لبنان:** لم تشارك مصر بقدر كبير في عمليات إعادة إعمار لبنان من خلال شركاتها رغم أنها شاركت في بعض المشروعات الاستراتيجية وعلى نفقتها عقب حرب 2006، مثل تنفيذها جميع الأعمال الكهربائية اللازمة لإعادة التيار إلى الشبكة الكهربائية بالأماكن المتضررة بلبنان جراء القصف الإسرائيلي، ومع انفجار مرفأ بيروت في أغسطس 2020، أكد الرئيس عبد الفتاح السيسي، في "المؤتمر الدولي لدعم لبنان"، استعداد مصر التام لتسخير إمكاناتها لمساعدة لبنان في جهود إعادة إعمار المناطق المتضررة، حيث تقدر تكلفة إعادة الإعمار في لبنان بقيمة 30 مليار دولار لإعادة البناء وحل المشاكل الاقتصادية التي لديها، وسبق ورصد البنك الدولي بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة 2,5 مليار دولار كجزء من إعادة إعمار لبنان.

لكن عمليات إعادة الإعمار في لبنان متوقفة بسبب الظروف السياسية في لبنان بجانب الرفض الخليجي -خاصة السعودي- لدعم لبنان بسبب حزب الله، وهو ما عرقل تمويل إعادة الإعمار سواء بمشاركة مصر أو غيرها من الدول، وما زال هذا الأمر مستمرًا وسط مخاوف من حرب إسرائيلية على لبنان بسبب انخراط حزب الله في حرب غزة.

## مؤهلات متنوعة

**تملك مصر مؤهلات وأدوات متنوعة تدعم دورها في إعادة الإعمار خاصة في الدول العربية على النحو التالي:**

- **توفّر العمالة الماهرة:** تتميز مصر بتوفر العمالة الماهرة لديها وقله تكلفتها في مجالات البناء والتشييد مما يمنحها ميزة نسبية مقارنة بدول أخرى، ويساهم ذلك في خفض تكلفة عمليات إعادة الإعمار حيث تحتاج مثل هذه المشروعات لعمالة كثيفة مما يرفع حجم عمليات التكلفة إلى جانب الوقت اللازم لإنجازها، حيث إنها تتطلب مدى زمنيًا قصيرًا من أجل احتواء وتسكين وتقديم الخدمات الأساسية والحيوية لسكان المناطق المتضررة، سواء نتيجة لحرب خارجية أو صراعات داخلية.

- **امتلاك الخبرات الفنية المتقدمة:** تمتلك مصر خبرات فنية متقدمة وكبيرة في مجالات البنية التحتية والتشييد والبناء مقارنة بدول المنطقة مما يساعد في تحسين فرصها، خاصة وأنها لا تعتمد على الخبرات الأجنبية في العديد من مشروعات البنية التحتية، مثل الكهرباء والمياه والإسكان والصرف الصحي والجسور والطرق، وعزّز هذه الخبرات تاريخ مصر الممتد نسبيًا بباقي دول المنطقة في البناء الحديث مقارنة بدول المنطقة مما أوجد كفاءات بشرية قادرة على تنفيذ هذه المشروعات، هذا بجانب توافر كوادر بشرية مدربة ومتعلمة في كليات ومعاهد متخصصة موجودة منذ عقود، علاوةً على وجود وحدة داخل اتحاد الغرف التجارية مختصة فقط بمتابعة مشاريع إعمار العراق مثلًا.

- **قوة العلاقات مع الدول العربية:** لا تتبع مصر سياسة التدخل في صراعات دول المنطقة بل ترفض مثل هذا النهج باعتباره خطرًا على وحدة الدولة الوطنية واستقرارها في المنطقة، وهو ما أوجد لديها قدرًا من العلاقات السياسية المقبولة من معظم الأطراف، الأمر الذي يدعم فرصها في مشروعات إعادة الإعمار التي يتم البدء فيها عقب انتهاء الحروب الأهلية أو تهدئة الصراعات الداخلية. وفي هذا السياق، أصدر رئيس الوزراء د. مصطفى مدبولي، في أغسطس 2018، قرارًا بتشكيل مجموعة عمل من خبراء مختصين بإعادة الإعمار في كلٍّ من العراق وسوريا وليبيا واليمن وفلسطين، مما يعكس الوعي الحكومي بأهمية العمل في إعادة إعمار الدول المدمرة.

- **انخفاض التكلفة المالية مقارنة بالعروض المناظرة:** تساهم العوامل السابقة بجانب عوامل أخرى في خفض تكلفة المشروعات التي تشارك فيها مصر ضمن عمليات إعادة الإعمار وهو ما يكسبها ميزة نسبية قوية، خاصة أن الدول التي تخرج من حروب تكون ضعيفة ماليًا واقتصاديًا، هذا بجانب اعتماد الكثير من مثل هذه الحالات على الدعم والتمويل الخارجي في عمليات إعادة الإعمار والذي يكون بدوره محدودًا ومشروطًا وهو ما يتطلب خفض تكاليف عمليات إعادة الإعمار.

- **حاجة الشركات المصرية إلى العمل خارج الحدود:** تحظى العديد من شركات البناء والتشييد والمقاولات وإنتاج مواد البناء في مصر بخبرات وإمكانيات متقدمة، خصوصًا بعد التوسع في نشاطها خلال السنوات الماضية بالداخل نتيجة تركيز مصر على مشروعات البنية التحتية وعمليات بناء الطرق والجسور والمنشآت السكنية وشبكات القطارات ومترو الأنفاق ومحطات الكهرباء، بخلاف بناء العاصمة الإدارية الجديدة، والعديد من مدن الجيل الرابع، وسيكون لدى تلك الشركات رغبة في تحقيق أرباح من خلال التوجه للخارج والمشاركة في أي مشروعات إعادة إعمار بدول الجوار.

- **ضعف المنافسين لمصر في المنطقة العربية:** بدرجة كبيرة لا توجد دول عربية تحظى بإمكانيات مصر في عمليات البناء والتشييد، سواء البنية التحتية أو المنشآت السكنية، مما يعزز من فرصها، فدول الخليج العربي لديها قدرات ووفرة مالية توظفها في هذا الأمر، وحتى شركاتها المتخصصة في عمليات البناء تركز على المناطق السياحية والمدن الجديدة وليس المشاركة في مناطق النزاعات، هذا بخلاف اعتمادها ذاتها على العنصر الأجنبي والعمالة الوافدة في عمليات البناء، مما يرفع تكلفة المشروعات، أما باقي الدول العربية فليس لديها لا إمكانيات مالية أو فنية أو بشرية تؤهلها لمثل هذا الدور لكن توجد دول من خارج المنطقة منافسة مثل تركيا وإيران وباكستان هذا بخلاف الدول الغربية رغم ارتفاع تكلفة الأخيرة بدرجة كبيرة.

## خصوصية غزة

**تُعتبر مصر أكثر الأطراف العربية المؤهلة لتولي إعادة الإعمار في قطاع غزة بعد انتهاء الحرب الحالية أيًا كانت التسويات والاتفاقيات التي ستتم من أجل إنهاء هذه الحرب، وذلك للاعتبارات الآتية:**

- **قوّة وحضور مصر في الملف الفلسطيني:** تحظى مصر بحضور قوي في الملف الفلسطيني وخاصة فيما يتعلق

بالحرب الحالية، سواء علاقاتها بالفصائل الفلسطينية أو إسرائيل أو الأطراف الدولية الفاعلة، واتّضح ذلك في ملف الإفراج عن الأسرى والمحتجزين، كما أعادت طرح ملف إعادة الإعمار بشكل أوسع في مبادرات جديدة ضمن تسوية الحرب والإفراج عن الأسرى، وكشفت صحيفة "وول ستريت جورنال الأمريكية"، في تقرير لها يوم 21 يناير 2024، هذا الأمر من خلال إجراء مصر مفاوضات مع قطر والولايات المتحدة وإسرائيل بهذا الشأن، تشمل تشكيل صندوق لإعادة إعمار غزة مع ضمانات أمنية لقادة حماس ضمن مسارات الحل وإنهاء الحرب على فترة زمنية تصل إلى 90 يومًا يعقبها البدء في عملية إعادة الإعمار. وفي حال إنهاء الحرب سيتم إسناد إعادة الإعمار لمصر ليس فقط سياسيًا ولكن من خلال تولي تنفيذه فعليًا على الأرض عبر شركاتها ومؤسساتها، سواء بمفردها أو بالشراكة مع آخرين مع تمويل دولي وعربي لهذا الأمر، وقد تساهم مصر في تحمل جزء من التكلفة أو تقديم جزء من عمليات الإعمار دون مقابل.

- **الجوار الجغرافي المباشر بين مصر وقطاع غزة:** بحكم الجوار الجغرافي المباشر بين مصر وغزة فهي المنفذ الوحيد لدخول المواد اللازمة لإعادة الإعمار لأنه من المتوقع رفض إسرائيل دخولها عبر البحر أو عبر معبر كرم أبو سالم مع القطاع، وإن سمحت فسيكون بشكل محدود وبطيء للغاية، لذا سيسمح الجوار الجغرافي لمصر بتوليها الجزء الأكبر من تنفيذ إعادة الإعمار لأنه يتيح بسهولة إدخال المواد اللازمة بجانب انخفاض التكلفة.

- **قوة علاقة مصر مع إسرائيل:** رغم التوترات بين مصر وإسرائيل بسبب حرب غزة إلا أن القاهرة من بين الدول العربية القليلة التي تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وساعد ذلك في تخطي الكثير من تداعيات حرب غزة، وتجنب الصدام المباشر بين البلدين، وموافقة إسرائيل على إدخال قدر من المساعدات لغزة عبر مصر وخروج المصابين للعلاج. وبالتأكيد فإن عملية إعادة الإعمار ستتطلب موافقة إسرائيل، وهذا الأمر تقدر مصر على التفاوض بشأنه بفضل العلاقات بين الجانبين، وإن كانت أمنية بالأساس لكنها قائمة وفاعلة، هذا بخلاف امتلاك مصر ورقةَ الضغط بملف الغاز الإسرائيلي الذي يتم تصديره لمصر ثم لأوروبا، بجانب معاهدة السلام بين البلدين.

- **علاقة مصر القوية مع الأطراف العربية المموِّلة لإعادة الإعمار:** تحظى مصر بعلاقات استراتيجية وقوية مع الدول العربية، وتحديدًا الخليجية التي من المتوقّع أن تساهم في تمويل إعادة إعمار غزة، وهذا الأمر يسهل من مهمة توليها مسألة الإعمار.

- **القبول الدولي لدور مصر في غزة:** يوجد قبول دولي من معظم الأطراف الدولية الفاعلة في الملف الفلسطيني بدور مصر في غزة والقضية الفلسطينية، وهو ما يسهل مهمتها في تنفيذ إعادة الإعمار والضغط على كافة الأطراف لضمان هذا الأمر، ويدعم هذا الأمر استحداث الأمم المتحدة منصب كبيرة منسقي الأمم المتحدة للشئون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة، والتي تولتها سيجريد كاخ بناء على قرار مجلس الأمن الدولي بشأن إدخال المساعدات وإعمار القطاع، وبالفعل أجرت أول زيارة لها لمصر يوم 17 يناير 2024 وزارت رفح والتقت المسئولين المصريين لبحث هذا الملف.

- **الخبرات الفنية والأعمال السابقة في غزة:** تمتلك مصر خبرات فنية تؤهلها لتولي تنفيذ عملية إعادة الإعمار بشكل عام، بخلاف امتلاكها خبرات خاصة في غزة، ففي مايو 2021، أعلن الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، تخصيص ٥٠٠ مليون دولار كمبادرة مصرية لصالح عملية إعادة الإعمار في قطاع غزة عقب حرب إسرائيلية على القطاع، مع قيام الشركات المصرية المتخصصة بالاشتراك في تنفيذ عملية إعادة الإعمار، وقد نفذت مصر بالفعل معظم المشروعات المعلن عنها في القطاع، هذا بخلاف مشاركات سابقة قبل هذا الأمر، لكن كان اللافت في هذا الأمر حجم التمويل الذي أعلنته مصر مباشرة ولم تقدم دولة عربية أو أجنبية هذا الكم من التمويل وقتها لدعم الإعمار في القطاع.

وأنشأت مصر حتى أغسطس 2023 ثلاث مدن جديدة في غزة على 3 مناطق من القطاع وهي: "دار مصر1" في منطقة الزهراء جنوب مدينة غزة، و"دار مصر 2" غرب جباليا شمال القطاع، و"دار مصر 3" في بيت لاهيا بعدد 117 عمارة سكنية، وقرابة 2500 وحدة سكنية ومحال تجارية مجهزة بالبنية التحتية، بجانب المرافق العامة، وشارع كورنيش مصر، وقد بلغت نسبة الإنجاز في شارع الكورنيش حوالي 70%، وفي المدن السكنية بلغت النسبة حوالي 55%.

## معوقات ضاغطة

توجد العديد من المعوقات التي تهدد عمليات إعادة إعمار قطاع غزة بشكل أساسي، سواء عن طريق مصر أو بمشاركة أطراف أخرى، وتتمثل في التالي:

- **عدم الوضوح الإسرائيلي بشأن مستقبل غزة:** ترفض إسرائيل أي محاولات حتى الآن لوقف إطلاق النار حتى القضاء على القوة العسكرية لفصائل المقاومة الفلسطينية وتحديدًا حركة حماس، بجانب منع أي دور سياسي أو إداري لها في القطاع، وبجانب ذلك تتمسك إسرائيل بالبقاء في قطاع غزة عسكريًا وأمنيًا، الأمر الذي ترفضه دول الجوار ومنها مصر، بجانب رفض الفصائل الفلسطينية سواء فتح أو حماس وتعهد فصائل المقاومة بمحاربة الاحتلال ما يعني استمرار الحرب ومنع أي جهود لعمليات الإعمار.

- **استمرار الانقسام الداخلي الفلسطيني:** ما يزال الانقسام الفلسطيني الأبرز في مسار القضية الفلسطينية بعد الاحتلال الإسرائيلي في ظل عدم الاتفاق على إنهاء هذا الانقسام المستمر منذ عام 2006، وتشكيل حكومة موحدة تتولى حكم الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية. فالسلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس أبدت موافقتها على تولي إدارة قطاع غزة بعد انتهاء الحرب، لكن فصائل المقاومة لم تعلن موقفها من هذا الأمر حتى الآن رغم أنه الحل الأكثر قبولًا بشأن مستقبل القطاع وإنهاء الحرب، وبالتالي يساهم الانقسام في عدم وجود سلطة موحدة أو متفق عليها يمكن لها إدارة القطاع وتسلم المشروعات التي سيتم إعادة بنائها، فهذه المسألة ستعرقل أي مفاوضات بشأن عمليات الإعمار إن انتهت الحرب ولو جزئيًا وحصرها في نطاق محدد مثل الشمال.

- **التخوّف من إعادة تدمير إسرائيل للقطاع بعد إعادة الإعمار:** أكدت تقارير غربية موافقة العديد من الدول العربية وتحديدًا دول الخليج على إعادة إعمار قطاع غزة بعد انتهاء الحرب، لكن مع ضمان عدم تدمير إسرائيل للقطاع مجددًا وتحميلهم فاتورة تصرفات إسرائيل، وقد أكد هذا الأمر وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، يوم 17 يناير 2024، في تصريحات له على هامش منتدى دافوس الاقتصادي، موضحًا أن الدول العربية من بينها السعودية ليست حريصة على المشاركة في إعادة إعمار غزة إذا كان القطاع الفلسطيني "سيسوى بالأرض" مجددًا في بضعة أعوام ثم يُطلب منهم إعادة إعمار القطاع من جديد.

- **ثقل الآثار التدميرية في قطاع غزة:** تعرض قطاع غزة لتدمير هائل سواء بالنسبة للوحدات السكنية أو المرافق الخدمية والصحية والمؤسسات التعليمية والمقار الأمنية والمنشآت الزراعية والمزارع الحيوانية وغيرها. وما زالت عملية تقييم الأضرار مستمرة. فحجم الخسائر فادحة في القطاع مقارنة بما حدث له في حروب غزة الأربعة السابقة، مما يلقي بأعباء مضاعفة على مصر في حال قيامها بمهام مركزية لإعادة إعمار القطاع.

**خلاصة القول،** إن مصر تهتم بترسيخ بناء السلام وإعادة الإعمار واستدامة التنمية في مراحل ما بعد سكوت المدافع في بؤر الصراعات بالمنطقة العربية، وهو ما يرتبط بمساعيها لتعزيز الاستقرار الإقليمي، من خلال تحالف من الشركات الحكومية والخاصة، يعمل على بناء المدن المهدمة وإعادة تأهيل البنية الأساسية من طرق وكهرباء ومياه ومدارس ومستشفيات، على نحو يصب في الحفاظ على الأمن القومي لمصر، ويدعم اقتصادها، ويعزز مكانتها في الإقليم.

# دروس التجارب الدولية لإعادة إعمار مناطق النزاعات

**د. أحمد أمل**
رئيس وحدة الدراسات الإفريقية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تعددت تجارب إعادة الإعمار في مناطق النزاعات حول العالم، حيث تباينت من حيث آلياتها ومدتها ودرجة نجاحها؛ إلا أنّها أثبتت حقيقة أساسية تتمثل في كون إعادة الإعمار آلية ضرورية لضمان تجنب الانتكاس للصراع مجددًا. لذلك، يسعى هذا التحليل أولًا لاستكشاف عدد من التجارب الأكثر أهمية في مجال إعادة الإعمار خاصةً في مناطق النزاعات، قبل عرض أهم الدروس المستفادة منها.

## تجارب دولية دالّة

تعددت تجارب إطلاق وتنفيذ برامج إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع، خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، والتي كشفت عن اتساع نطاق الدول المستفيدة ما بين دول شهدت حروبًا أهلية أو نشاطًا لتنظيمات تمرد مسلحة، أو عانت من تداعيات حروب دولية. وعلى الرغم من تعدد الحالات الحديثة لإعادة الإعمار، لا تزال تجربة تعافي أوروبا الغربية في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية تعتبر على نطاق واسع التجربة الأكثر نجاحًا.

وخلافًا للتصور السائد، لا ترجع هذه القناعة إلى تفوق هذه التجربة من حيث الدعم المالي الذي تمّ تكريسه لجهود إعادة الإعمار، لكن لسرعة التعافي الاقتصادي واستدامته بدايةً من الجهود العاجلة لإعادة الإعمار في الشهور الأولى التالية على انتهاء الحرب العالمية الثانية. فعلى سبيل المثال، بينما تلقّت ألمانيا مساعدات لإعادة الإعمار قدرت بنحو 200 دولار أمريكي للفرد، تلقت البوسنة والهرسك في أعقاب حرب الاستقلال أواسط تسعينيات القرن الماضي من مساعدات إعادة الإعمار ما قدرت قيمته بنحو 1400 دولار للفرد.

فقد واجهت تجربة إعادة الإعمار في البوسنة والهرسك في أعقاب توقيع اتفاقية دايتون عام 1995 التي أنهت الصراع تحديات متعددة، وهي التي دفعت البنك الدولي للعب الدور الأبرز في تنسيق عمليات إعادة الإعمار، عبر إقرار استراتيجية من مسارين؛ يتمثل الأول في تقديم المساعدات العاجلة لجهود إزالة تداعيات الحرب، والثاني تطبيع وضع البوسنة والهرسك، كدولة جديدة مستقلة ذات سيادة تتمتع بعضوية البنك الدولي وتتلقى المساعدات وفق إجراءاته المعتادة.

وشكّلت المساعدات المقدمة عبر المسار الأول نقطة الانطلاق القوية لبرنامج إعادة الإعمار في البوسنة والهرسك، حيث تم استحداث صندوق ائتماني خاص يبلغ حجم أرصدته 150 مليون دولار أمريكي. وأولى برنامج إعادة الإعمار اهتمامًا مبكرًا بقطاعات الزراعة والطاقة والنقل، حيث تم إعادة تأهيل 180 كيلومترًا من الطرق، وإعادة تشغيل عدد من خطوط السكك الحديدية خاصة المرتبطة بالعاصمة سراييفو، فضلًا عن دعم أسعار وقود السيارات بنحو 33 مليون دولار، هذا بجانب إعادة تشغيل محطات تنقية المياه، وشبكات التدفئة، وإعادة تأهيل المدارس.

وعلى الرغم من الدور الحيوي لتدخل المجتمع الدولي لإعادة الإعمار في البوسنة والهرسك، كشفت التجربة عن مشكلة ضمنية، حيث ترتب على الضخ الكبير والسريع لمساعدات إعادة الإعمار تأسيس حالة من الاعتمادية البنيوية للاقتصاد البوسني على المساعدات الخارجية تجاوزت منطق سد الاحتياجات العاجلة لجبر الأضرار المترتبة على الصراع، وتحولت إلى سمة مستدامة لاقتصاد البلاد، وهو ما يخالف التجربة الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية التي استفادت من خطة مارشال الأمريكية في إعادة تأسيس اقتصاد قوي ومستقل.

بدورها، شكّلت الحالة الليبيرية نموذجًا خاصًا لتحديات إعادة الإعمار، ذلك أن الصراع الذي عانت منه البلاد استمر لأكثر من 15 عامًا بداية من عام 1989 في موجات متلاحقة من الصراع كانت تفصل بينها فترات قصيرة من الهدوء النسبي الذي لم يكن يسمح بإطلاق عمليات جادة لإعادة الإعمار، وهو ما تأخر حتى عقد انتخابات 2005 وتولي إلين جونسون سيرليف رئاسة البلاد في مطلع العام التالي. بهذا، شكل طول أمد الصراع مشكلة حقيقية لجهود إعادة الإعمار في ليبيريا، حيث اختلطت المهام العاجلة، كإعادة تأهيل البنية التحتية وتوطين النازحين بالمهام المتعلقة برفع المؤشرات الكلية للأداء الاقتصادي.

وبمساعدة كبيرة من المجتمع الدولي بهيئاته الرسمية وغير الرسمية، تمكنت ليبيريا من إعادة توطين نحو 87 ألف نازح، مع استمرار أكثر من 300 ألف نازح في المعسكرات بسبب نقص التمويل الكافي لإعادة تأهيل المساكن في القرى المتضررة من الصراع. كذلك ساعدت منظمة يونيسيف في إعادة تأهيل عدد كبير من المدارس، خاصة في المناطق الريفية. وعلى المدى البعيد، ربطت رئيسة ليبيريا برنامجها لإعادة الإعمار ببرنامجها لإعادة تحفيز الاقتصاد والقائم أولًا على خفض أعباء الدين الخارجي، وتحقيق مستوى مرتفع من نمو الناتج المحلي الإجمالي لعدد من السنوات المتعاقبة.

## نموذج خماسي لإعادة الإعمار

كشفت التجارب الميدانية المتعددة لإعادة الإعمار في مناطق النزاعات في أفريقيا جنوب الصحراء والبلقان وجنوب آسيا عن قواسم مشتركة، ومحددات أساسية للنجاح والفشل، ومن ثم قدمت عددًا من الدروس المستفادة، من أبرزها:

- الأهمية الكبيرة للانخراط السريع في جهود إعادة الإعمار، وتجنب استهلاك الوقت في المداولات السابقة على اتخاذ القرارات الخاصة بحجم الانخراط وطبيعته.
- الدور الحاسم الذي يلعبه تواجد العناصر التابعة للجهات المعنية بإعادة الإعمار ميدانيًا في مناطق النزاعات، وذلك للوقوف على الاحتياجات الحقيقية وفق الأولويات التي يفرضها الواقع.
- ضرورة توظيف الأدوات الملائمة لتنفيذ برامج إعادة الإعمار، والسماح بقدر من المرونة في الجمع بين وسائل متنوعة لتحقيق الغايات ذاتها وفق ما يفرضه السياق القائم.
- ضرورة تضمين آليات تنسيق وتنفيذ جهود إعادة الإعمار في المعاهدات والاتفاقات الخاصة بالانتقال من الصراع للسلام، بحيث يتم تحصين هذه الجهود قانونيًا وبتوافق الأطراف المتصارعة، وذلك لتجنب تحول جهود إعادة الإعمار إلى مجال للتنافس بين المتصارعين.

تأسيسًا على هذه الدروس المستفادة، طورت المؤسسات الدولية المانحة، وعلى رأسها البنك الدولي، إطار عمل خماسي المراحل Five Stages Framework للاستجابة للاحتياجات الخاصة بإعادة الإعمار في مراحل الصراع المختلفة، ودون حاجة للانتظار حتى انتهاء العمليات القتالية بين أطراف الصراع وذلك لتجنب رفع تكلفة عمليات إعادة الإعمار بصورة كبيرة.

- **المرحلة الأولى:** تشمل تقييم أوضاع الدولة المعنية التي تواجه صراعًا محتدمًا، من أجل بناء الخلفية المعرفية والمعلوماتية الكافية لضمان الاستجابة السريعة والفعالة وفق عدد من المؤشرات الكمية والكيفية، مع الاعتماد على عدد من الهيئات المحلية والدولية ذات القدرة على التواصل مع المناطق المتضررة بصورة مباشرة للوقوف على الاحتياجات الحقيقية لجهود إعادة الإعمار.
- **المرحلة الثانية:** تركز على تصميم استراتيجية الدعم الانتقالي، والتي تتضمن في المقام الأول قائمة تراتبية بالمهام العاجلة الواجب القيام بها في منطقة النزاع، فضلًا عن توضيح نقاط التلاقي بين استراتيجية المنظمة الدولية وخطط التعافي الوطنية التي تشترك في تنفيذها الحكومات مع المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني الوطني والعالمي، فضلًا عن الهيئات الإغاثية التابعة للمنظمات الدولية، كالأمم المتحدة، والمنظمات القارية والإقليمية الفرعية.

وعلى الرغم من أن المرحلة الثانية تجري على الرغم من استمرار التفاعلات الصراعية، إلا أن الاستراتيجيات المقترحة من جانب البنك الدولي غالبًا ما كانت تتضمن ربطًا بين الجهود المبكرة لإعادة الإعمار وآليات إحلال السلام ووقف العنف. وعادة ما تنتهي المرحلة الثانية بوضع استراتيجية تفصيلية تتضمن إطارًا عملياتيًا محددًا يوضح التزامات البنك الدولي، وتقييمه للمخاطر، وآليات انخراطه في عمليات إعادة الإعمار، وتوصياته التنفيذية للهيئات الإقليمية والوطنية القائمة على تنفيذ الاستراتيجية.

- **المرحلة الثالثة:** تتصل بالجهود المبكرة لتنفيذ عمليات إعادة الإعمار، بما تتضمنه من استجابة عاجلة للاحتياجات الأكثر إلحاحًا. وفي هذه المرحلة تحديدًا، يحمل عنصر السرعة أهمية إضافية. فمن ناحية أولى، تحمل هذه المرحلة أول مظاهر الاستجابة المادية على أرض الواقع في المناطق المتضررة من النزاع في سبيل إعادة الإعمار، ومن ناحية ثانية موازية ينظر لهذه الجهود المبكرة على أنها تشكل الدعائم الأولية لمحاولات إحلال السلام وردع أطراف النزاع عن التصعيد.

وتنفيذيًا، تشهد هذه المرحلة إعادة تأهيل المنشآت الحيوية والمرافق الأساسية، من أجل إتاحة فرصة لاستمرار الحياة في هذه المناطق الأكثر تضررًا، بما يشمل إصلاح ما تم تدميره من البنية الأساسية للمياه النظيفة والطاقة والاتصالات، فضلًا عن إصلاح وتشغيل المستشفيات والمدارس ومقار المؤسسات المعنية بتقديم الخدمات العامة.

كما تشمل هذه المرحلة كذلك عمليات إزالة الألغام والمتفجرات ومخلفات العمليات العسكرية التي قد تهدد حياة السكان فيما بعد، هذا بجانب إعادة تأهيل معسكرات اللاجئين والنازحين من أجل ضمان استقرارهم المؤقت في مواقعهم وعدم تشكيلهم لتيارات جديدة من حركة السكان العشوائية بما قد يفرضه ذلك من تعقيدات على الجهود المبكرة لإعادة الإعمار. وعلى المستوى التشغيلي، ترتبط جهود إعادة الإعمار في هذه المرحلة بمساعدة المؤسسات العامة على القيام بوظائفها، وعلى رأسها إعادة تأهيل أجهزة الأمن أو تأسيسها من الصفر في بعض الحالات الأكثر حدة، وإعادة تنظيم هياكل الحكم المحلي وبناء قدراتها لمواجهة الأوضاع المضطربة المستمرة.

- **المرحلة الرابعة:** تأتي هذه المرحلة من جهود إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع بالفعل وتوقف العمليات العسكرية وكافة مظاهر الاقتتال المباشر بين الأطراف، والبدء في إطلاق عملية واعدة لإحلال السلام بين الأطراف المتقاتلة. ولا يُكتفى في هذه المرحلة بحماية المدنيين في مناطق تركزهم وتوفير الإمدادات الأساسية لحياتهم، وإنما يتم النظر للمستقبل على المدى الأبعد، بحيث يتم الشروع الفعلي في تنفيذ عمليات إعادة الإعمار على نطاق واسع كجزء من جهود التعافي الاقتصادي والاجتماعي.

وتستهدف هذه المرحلة الربط بين المناطق المتضررة من النزاع ومحيطها الجغرافي الأوسع داخل الدولة نفسها أو خارجها في حالة المناطق الحدودية، بحيث يتم إعادة بناء الصلات والروابط بين المناطق والمجتمعات المتجاورة، من أجل تأسيس شبكة واسعة من التفاعلات التي تضمن وجود دعائم خارجية للأمن والاستقرار وعمليات إعادة الإعمار بالاستفادة من الأوضاع المستقرة نسبيًا في الجوار القريب.

- **المرحلة الخامسة:** وهي مرحلة العودة للمسارات الطبيعية التي كانت قائمة قبل تفجر النزاع وبأفق مستقر على المستوى المنظور وبما يسمح بفرص واقعية لنمو اقتصادي مطرد ومستدام.

**ختامًا،** تشكل هذه الدروس المستفادة، وما أفرزته من نموذج متكامل لإعادة الإعمار في مناطق النزاعات، رصيدًا معرفيًا مهمًا، يمكن اللجوء إليه في مختلف الحالات المستجدة التي تشكل فيها عمليات إعادة الإعمار حاجة ملحة وضرورة لبناء السلام وضمان استدامته، في ظل ما أثبتته من قابلية للتعميم متجاوزة خصوصيات الحالات المتباينة.

# أدوار المنظّمات الدولية والأممية في إعادة إعمار غزة

**د. رغدة البهي**
رئيس وحدة الأمن السيبراني
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

من المتوقع أن تتعاظم تكلفة إعادة إعمار قطاع غزة بعدما تحول إلى ما يشبه "مدينة الأشباح"، أضف لذلك مجهولية التوقيت الذي ستتوقف فيه الأعمال القتالية الإسرائيلية أو تنتهي فيه الحرب من ناحية، وتعاظم الأجزاء التي أضحت غير صالحة للسكن في ظل الضرر البالغ الذي لحق بالبنية التحتية من ناحية ثانية. لهذه الأسباب وغيرها، فإن جهود إعادة الإعمار لن تقتصر على دول الجوار أو الدول المساهمة بطبيعة الحال، ومن ثمّ تتجه الأنظار صوب المنظمات الدولية والأممية التي من المتوقّع أن تلعب دورًا بارزًا في جهود إعادة الإعمار قياسًا على أدوارها السالفة.

## الجهود الراهنة والمحتملة

- **تعيين منسق لجهود إعادة الإعمار:** بدأت الأمم المتحدة أولى خطواتها على صعيد إعادة الإعمار من خلال تعيين السياسية والوزيرة الهولندية السابقة "سيغريد كاغ" منسقة للشئون الإنسانية وإعادة الإعمار، والتي باشرت بالفعل مسئولياتها منذ يوم 8 يناير 2024، والتي تتمثل في تسهيل وتنسيق ومراقبة والتحقق من شحنات الإغاثة الإنسانية إلى غزة، وذلك في إطار قرار مجلس الأمن رقم 2720 لعام 2023 الذي يهدف إلى زيادة المساعدات الإنسانية. ووفقًا للأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش"، فإن "كاغ" ستشرف على استحداث آلية أممية لتسريع شحنات الإغاثة الإنسانية إلى غزة عبر دول ليست طرفًا في النزاع. وهو الأمر الذي لاقى ترحيبًا من الجانب الأمريكي، حيث صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية "ماثيو ميلر" بأن واشنطن ترحب بتعيين "كاغ"، وتأمل في تنسيق الجهود المبذولة لتسريع وتبسيط إيصال المساعدات الإنسانية الحيوية للمدنيين الفلسطينيين في غزة.

- **التنسيق مع عددٍ من الدول والأطراف المعنيّة:** تتطلب جهودُ إعادة الإعمار جهودًا دبلوماسية عدة تقتضي التنسيق مع مختلف الأطراف المعنية، وبخاصة مصر والأردن. وانطلاقًا من ذلك، استهلت "كاغ" جهودها بالاجتماع مع الأمين العام للأمم المتحدة في نيويورك، ثم توجهت في أعقاب ذلك إلى العاصمة الأمريكية واشنطن قبل السفر إلى المنطقة، ثم باشرت أعمالها بالسفر إلى العاصمة الأردنية عمّان ثم مصر؛ حيث استقبلها وزير الخارجية المصري سامح شكري بمقر وزارة الخارجية بالعاصمة الإدارية الجديدة في 15 يناير 2024، وذلك قبل أن تتوجه إلى مقر عملها في غزة. كما قامت بزيارة وجيزة للقطاع في 17 يناير 2024 قادمة من معبر رفح الحدودي، حيث اطلعت بشكل مباشر على الجوانب اللوجستية لعمليات الأمم المتحدة. كما وصلت المسئولة الأممية إلى إسرائيل لإجراء مشاورات مع المسئولين هناك. وقد سبق لها زيارة مدينة العريش لبحث كيفية تيسير وتسريع جميع مجالات المساعدة التي يحتاجها المدنيون في غزة، ومناقشة كيفية إدخال التحسينات ومساعدة مصر والهلال الأحمر.

- **توسيع أنشطة منظمة العمل الدولية:** قد يكون من المتوقع أن تتجه بعض المنظمات الدولية، وفي مقدمتها منظمة العمل الدولية، إلى توسيع برامجها القائمة وتدشين مشروعات جديدة لخلق فرص العمل ودفع جهود التنمية الاقتصادية، مع الاهتمام بشكل أكبر بدعم القطاع الخاص، وحماية الفئات الضعيفة، بجانب وضع إطار لمشروعات فنية محتملة تماشيًا مع خطة الأمم المتحدة المرتقبة بشأن إعادة الإعمار في قطاع غزة. إذ يجب أن تتماشى جهود إعادة الإعمار المزمعة مع الأولويات الوطنية بغية ضمان قدرة برامج العمل المختلفة على تأمين فرص عمل لائقة لجميع الفلسطينيين. ومن المتوقع أن تركز جهود منظمة العمل الدولية في إعادة الإعمار على ثلاثة مجالات رئيسية هي: خلق فرص عمل جديدة طارئة، وإدارة أسواق العمل، والاستفادة من مختلف الطاقات البشرية.

- **عقد مؤتمر للمانحين:** قياسًا على مؤتمر المانحين الذي عُقد في القاهرة في عام 2014 لإعادة إعمار غزة، قد يكون من المتوقّع، على خلفية عِظم تكلفة إعادة الإعمار من ناحية، وصعوبة مقارنة تلك التكلفة بأي حرب سبق وأن دار رحاها في غزة من ناحية ثانية، عقد مؤتمر دولي للمانحين لأن إعادة الإعمار لن تكون مسئولية الأمم المتحدة منفردة

أو جهة مانحة بعينها. وعليه، سوف يتقاسم المجتمع الدولي مسئولية إعادة الإعمار بعد انتهاء الحرب، ويمكن الاستدلال على ذلك بتصريح مديرة مكتب الأونروا في أوروبا "مارتا لورينزو" التي أكدت أن الصراع الحالي غير مسبوق على صعيد الأضرار والدمار، بحيث يصعب معرفة تكلفة إعادة الإعمار، بيد أنها لن تكون مسئولية جهة مانحة واحدة فقط. وقد سبق أن أطلقت الأونروا نداءً للمساعدة الإنسانية والتعافي المبكر بقيمة 164 مليون دولار في أعقاب الأعمال العدائية في غزة في 2021، وهو الأمر ذاته المتوقع حدوثه في أعقاب انتهاء الحرب الجارية.

- **الإدارة الدولية:** قد تُفوض الأمم المتحدة مسئولية إعادة إعمار غزة، بالتعاون مع السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية، وذلك بهدف تجاوز العقبات السياسية والأمنية التي تقوض جهود إعادة الإعمار، وضمان توافر الدعم الفني والمالي واللوجستي اللازم لتلك الجهود. بيد أن هذا الطرح يستلزم موافقة إسرائيل وحركة حماس على هذا الدور الدولي دون فرض أجندات سياسية على الشعب الفلسطيني. وقد يتم التعويل على شخصيات فلسطينية تعمل في مناصب مرموقة في مؤسسات دولية (مثل: الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي) لتنسيق هذه المسئولية إن توافقت عليها مختلف الأطراف الدولية والعربية. وقد تتولى مصر -إن قبلت- دور الوسيط والمنسق والمشرف على عملية إعادة إعمار غزة بالتعاون مع السلطة الفلسطينية وحماس والدول المانحة، بالتوازي مع عملية سياسية شاملة تضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

- **الإشراف على توزيع المساعدات الإنسانية وإدخال مواد البناء:** من المتوقع أن تشرف الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية على المساعدات الإنسانية التي سترسلها مختلف الدول إلى الفلسطينيين في أعقاب انتهاء الحرب مدفوعة بتعاطف دولي واسع، وبخاصة في أعقاب الدمار الواسع الذي سيتضح مداه الحقيقي بعد انتهاء الأعمال القتالية. وعلى صعيد آخر، من المتوقّع أن تتولّى الأمم المتحدة الإشراف على إدخال مواد البناء إلى القطاع؛ قياسًا على تجارب سابقة. فمع نهاية عملية "الجرف الصامد" في عام 2014، عقدت اتفاقيات بين الأمم المتّحدة والسلطة الفلسطينيّة وإسرائيل، أطلق عليها اسم "آلية إعادة إعمار قطاع غزة"، بهدف إتاحة إمكانيّة نقل مواد البناء إلى قطاع غزة من أجل إعادة البناء والتطوير وتنفيذ مشروعات عامة. وبموجب ذلك، تم ترميم أكثر من 100 ألف وحدة سكنية، وبناء الحي السكني "الشيخ حامد" في خان يونس، واستحداث منشآت تحلية المياه وتنقية مياه المجاري، وبناء مستشفيات، وغير ذلك.

**ختامًا،** تصر إسرائيل على إنهاء حكم حركة "حماس" في قطاع غزة، وسواء تحقق هذا الهدف أو لا، فإنّ إعادة إعمار القطاع في أعقاب انتهاء الحرب الجارية ستظل مسألة معقدة وحساسة، وستتأثر بكثير من العوامل السياسية والأمنية والاقتصادية. ولذا، لا يوجد سيناريو واحد محدد لكيفية تنفيذها، وقد تستغرق المنظمات الدولية والأممية عدة شهور قد تصل إلى سنة تبعًا لأكثر التحليلات تفاؤلًا وما يتراوح بين العقد والعقد ونصف وفقًا لأكثر التحليلات تشاؤمًا لتلبية متطلبات تلك العملية. إذ يجب إزالة كميات هائلة من الأنقاض، ولا يتضح أين سيعيش الشعب الفلسطيني أثناء إعادة الإعمار، هذا إن تدفقت مواد البناء والوقود إلى القطاع دون عراقيل إسرائيلية.

# متطلّبات التعافي النفسي والاجتماعي بعد حرب غزة

**د. نهى بكر**
عضو الهيئة الاستشارية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

في أعقاب هجوم حماس على إسرائيل في السابع من أكتوبر 2023، شهد قطاع غزة أشهرًا من الحرب القاسية وممارسات الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين سقط فيها آلاف من القتلى والمصابين والمفقودين غالبيتهم من النساء والأطفال. كما تعرّض سكان القطاع للحرمان من أبسط الحقوق الإنسانية في خدمات الكهرباء والوقود والأدوية والمعدات الطبية، فضلًا عن اختفاء المواد الغذائية الضرورية، وعدم توفر المياه النظيفة. وبدا أن إسرائيل لا تستهدف من تلك الحرب فقط القضاء على حماس، وإنما جعل القطاع غير قابل للحياة عبر تدمير بنيته التحتية لتحطيم معنويات الفلسطينيين الباقين على قيد الحياة.

ومع تصاعد الحديث عن تصورات لعملية إعادة إعمار غزة حال انتهاء الحرب، ثمة تساؤل مطروح حول متطلبات التعافي الاجتماعي والنفسي، لا سيما وأن مفهوم إعادة الإعمار يشمل أبعادًا متعددة، حيث لا يقتصر على بناء مؤسسات الحكم ووظائفها والبنية التحتية بعد الحرب وإنما يمتد ليشمل عمليات إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي للسكان بعد صدمة الحرب، وهو ما يتطلب التركيز على ما يلي:

- **الخدمات النفسية:** ثمّة أهمية لتمكين الفلسطينيين من الوصول إلى خدمات واستشارات الصحة النفسية والعقلية داخل غزة بالتعاون بين المنظمات المحلية ووكالات المعونة الدولية، مع توفير برامج تدريب شاملة لمتخصصي الرعاية الصحية والنفسية والأخصائيين الاجتماعيين والمعلمين، كما يستوجب ذلك تشكيل عيادات نفسية/ اجتماعية متنقلة في المناطق التي تعرضت لتدمير واسع وربطها بوسائل الإعلام المختلفة للتعريف بها وبأهدافها وخدماتها، وكذا القيام بحملات لرفع مستوى الوعي بأهمية الصحة النفسية لمعالجة الصدمات النفسية بعد الحرب، والعمل على تدريب الفلسطينيين على آليات التكيف والتعايش. كما يمكن تنفيذ برامج مجتمعية لتلبية الاحتياجات النفسية للأسر المتضررة من الحرب، بحيث تشمل مجموعات الدعم والتدخلات التي تركز على الصدمات، وورش عمل إدارة الإجهاد، ومن المفيد أن يكون لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني والعربي دور فاعل في تنفيذ ذلك على الأرض.
- **دعم النساء:** تُولِي الأبعاد النفسية والاجتماعية أهمية كبيرة للنساء والفتيات في برامج الدعم ما بعد الحرب، لا سيما أنهن نزحن من بيوتهن بحثًا عن مأوى، كما تعرّضن لفقدان الأبناء والأزواج. لذلك، ثمة أهمية لتأمين أماكن الإيواء التي توفر لهن الخصوصية والكرامة مع مساعدتهن نفسيًا واجتماعيًا للعودة للحياة الطبيعية، كما من الأولى أن يقدم النساء أنفسهن هذا الدعم لكونهن الأقرب لفهم معاناة المرأة الفلسطينية. هنا، ثمة أهمية للاستعانة بخبرات وبرامج دولية سابقة في الدعم النفسي للسكان في بعض دول شرق أوروبا إثر انتهاء الحرب الباردة مع مراعاة الخصوصية الثقافية والاجتماعية.

في هذا السياق، يقترح تشكيل لجنة وطنية يتم فيها تمثيل النساء بشكل عادل لمعالجة آثار الحرب في غزة، خاصة على الفتيات والنساء، بحيث تكون على تواصل دائم وفاعل بالمؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية، وتدفع لزيادة نسب المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في لجان إعادة الإعمار من أجل مأسسة وتقنين تشكيل تلك اللجان من منظور النوع الاجتماعي.

- **دعم الأطفال:** ثمة أهمية لدعم الأطفال الذين فقدوا أسرهم، حيث يستوجب ذلك بدء تسجيل حالاتهم، ومعالجة الاحتياجات المادية والنفسية لديهم في إطار مفعل مؤسسيًا، مع توفير الأطراف الصناعية للأطفال الذين فقدوا أطرافهم جراء القصف الإسرائيلي عن طريق الشركات المصنعة في الدول المساندة للقضية الفلسطينية، علمًا أن الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال سيمكنهم من تيسير استكمال حياتهم بصورة أفضل، مع توفير أماكن مؤقتة لاستكمال العملية التعليمية لحين توفر البنية التحتية الملائمة في إطار عملية إعادة الإعمار الشاملة.
- **دعم الشباب:** ثمة أهمية لتوجيه برامج دعم اجتماعي ونفسي للشباب في غزة، من خلال إنشاء مساحات آمنة وأنشطة تعزز المرونة والتعبير عن الذات والدعم النفسي والاجتماعي. وينبغي أيضًا تطوير مبادرات الصحة العقلية في أماكن التعليم المؤقت وتسهيل برامج خلق فرص العمل وبناء المهارات لتمكين الشباب العاطل من تحسين ظروفهم المعيشية مما يؤثر إيجابيًا على حالتهم النفسية والاجتماعية، ومن الممكن البدء بتشغيلهم في مشروعات إعادة الإعمار، حال تحديدها وإيجاد التمويل لإنفاذها بعد وقف إطلاق النار.

وتتكامل عملية التعافي الاجتماعي والنفسي مع إعادة بناء البنية التحتية المتضررة في غزة، فضمان توفير الإسكان والمرافق الصحية والتعليمية والمرافق العامة يسهم في استعادة الحياة الاجتماعية والنفسية للسكان، بالإضافة إلى توفير بيئة آمنة ومستقرة للسكان، حتى يشعروا بالأمان النفسي والاجتماعي، ويتطلب ذلك جهودًا لتعزيز الأمن والسلم وتجنب عودة العنف عبر جهود مشتركة للحكومات المحلية والمؤسسات الأهلية والمانحين والمنظمات الدولية لضمان نجاح عملية إعادة الإعمار.

**أخيرًا،** فإن أهوال الحرب التي يعانيها سكان غزة تجعل عمليات دعمهم نفسيًا واجتماعيًا ليست يسيرة. فمن جهة، فإنها تتطلب التزامًا مستدامًا وموارد وتعاونًا مع التركيز على الاستجابة الفورية والتنمية طويلة المدى، ومن جهة أخرى، فإن إيجاد حل وتسوية للقضية الفلسطينية هو الترياق الرئيسي لعلاج صدمات ما بعد الحرب.

عقد المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية بالقاهرة، الأربعاء 17 يناير 2024، ورشة عمل مغلقة بعنوان: "تطورات الأوضاع في قطاع غزة وسيناريوهات اليوم التالي"، حيث ناقشت الاتجاهات المحتملة لإدارة قطاع غزة في مرحلة ما بعد الحرب الإسرائيلية، وأثر ذلك على مسارات التسوية، وحل الدولتين، وقضية إعادة الإعمار، والتي سترتهن بانتهاء العمليات العسكرية في القطاع، وطبيعة الترتيبات الأمنية والسياسية ما بعد الحرب.

**أدار اللقاء اللواء محمد إبراهيم الدويري، نائب مدير المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، وشارك فيه د. عبد المنعم سعيد رئيس الهيئة الاستشارية بالمركز، وعدد من أعضاء الهيئة الاستشارية والخبراء بالمركز، وهم: د. محمد كمال، اللواء وائل الصفتي، د. حسن أبو طالب، اللواء الدكتور محمد قشقوش، د. صبحي عسيلة، د. دلال محمود، د. خالد حنفي. شارك في اللقاء أيضًا د. جهاد حرازين الأكاديمي الفلسطيني، د. إياد أبو هنود مدير الدائرة الإعلامية بالسفارة الفلسطينية، السفير أحمد نهاد عبد اللطيف المدير العام لمركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام، أ. محمد مرعي مدير المرصد في المركز المصري، وعدد من الباحثين في المركز.**

**خلصت النقاشات في الورشة إلى طرح مجموعة من الاتجاهات الأساسية حول اليوم التالي لانتهاء الحرب في غزة، من أبرزها ما يلي:**

- **أولوية الحل الفلسطيني:** ثمة اتفاق بين المشاركين في الورشة على أن اليوم التالي ما بعد حرب غزة ينبغي أن يكون تحت المظلة الفلسطينية، لكن ذلك يتطلب تقديم تنازلات بين الفصائل والاتجاهات الفلسطينية المختلفة لتغليب المصلحة الوطنية. وأكد المشاركون على أن السلطة الفلسطينية لها دور رئيسي في قطاع غزة، ومع ذلك ثمة إقرار بأنها تواجه تحديات عديدة، لعل أبرزها: تدمير البنية التحتية لغزة، زيادة كُلفة إعادة الإعمار، فضلًا عن مساعي إسرائيل لاقتطاع شمال غزة وجعلها منطقة أمنية عازلة، وانتشار السلاح بين الأجنحة العسكرية في القطاع، وغياب أفق التسوية خاصة أن حكومة نتنياهو ضد إقامة دولة فلسطينية.
- **خلافات داخلية إسرائيلية:** ألمحت النقاشات إلى أن المأزق الداخلي لحكومة رئيس الوزراء نتنياهو سينعكس على مسارات اليوم التالي لحرب غزة، خاصة في ظل الخلافات الحادة بين الائتلاف الإسرائيلي الحاكم. إذ يدرك نتنياهو أن مصيره السياسي متعلق بنهاية الحرب، لذا يرغب في تمديدها، حتى يحقق ما يروج له من انتصار واستعادة الأسرى، كما أنه يرفض حل الدولة الفلسطينية.

على الجانب الآخر، طرح وزير الدفاع الإسرائيلي، يوآف جالانت، تصورًا لليوم التالي يشمل تشكيل قوة عمل متعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة، وتضم "دولًا أوروبية وعربية"، بهدف تولي إعادة إعمار القطاع وتأهيله اقتصاديًا. وستحتفظ إسرائيل في ظل هذا التصور بالحرية في العمليات العسكرية داخل القطاع في سيناريو أشبه بما تطبقه في بعض مناطق الضفة الغربية، إلا أنه لن يكون هناك أي تواجد مدني إسرائيلي في قطاع غزة وستكون الهيئات الفلسطينية هي المسئولة

عن القطاع. مع ذلك تخشى بعض الاتجاهات الإسرائيلية من استنساخ تجربة السلطة الفلسطينية في الضفة ونقلها إلى قطاع غزة، كما ترفض أيضًا ارتباط الضفة الغربية بالقطاع.

- **معايير الرؤية الأمريكية:** تحكم الرؤية الأمريكية لليوم التالي بعد حرب غزة معايير أساسية، وهي: عدم عودة الاحتلال الإسرائيلي لغزة، رفض التهجير القسري أو تقليص مساحة القطاع، وقف الحصار على قطاع غزة، وأن من سيدير غزة هم الفلسطينيون، خاصة السلطة الفلسطينية، بشرط عدم مشاركة حماس مع تجديد السلطة ذاتها. أضيف لذلك نقاط أخرى برزت خلال الجولة الأخيرة لوزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن في المنطقة ومنها ربط التطبيع بين إسرائيل والدول العربية بوجود مسار سياسي بهدف إنشاء الدولة الفلسطينية. وترى بعض الرؤى الأمريكية صعوبة التوصل لسيناريوهات اليوم التالي في ظل حكومة نتنياهو، خاصة أن الرأي العام الإسرائيلي لا يزال مؤيدًا للحرب، كما أن الحكومة الإسرائيلية الحالية ترفض إنشاء دولة فلسطينية.

- **ثوابت الرؤية المصرية:** تستند مصر في رؤيتها لإدارة قطاع غزة بعد الحرب إلى أولوية الحل الفلسطيني، وفي الوقت نفسه فإن سياساتها تجاه الأزمة حسمت مجموعة ملفات أساسية مثل: الإبقاء على فتح معبر رفح بشكل دائم، رفض تصفية القضية الفلسطينية، رفض مسألة التهجير القسري للفلسطينيين، رفض أي حل للقضية الفلسطينية على حساب الدولة المصرية. لذلك، طرحت مصر مبادرة كاملة في ديسمبر 2023، تبدأ من الهدنة الإنسانية، ووقف إطلاق نار، ثم تبادل الأسرى. وتعمل الدولة المصرية على بناء رؤية متكاملة للتعامل مع الحرب في غزة تبدأ بزيادة المساعدات لغزة، وتخفيف الوضع الداخلي، وتنتهي بانسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة.

- **الرؤية العربية لما بعد الحرب:** هناك عدد من القواسم المشتركة في موقف الدول العربية تجاه حرب غزة، تتمثل في رفض تهجير الفلسطينيين، ووقف إطلاق النار، ورفض الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة، وحكم غزة من خلال الفلسطينيين، بالإضافة إلى رفض إنشاء قوات بمشاركة عربية في إدارة القطاع فيما بعد وقف الحرب. كذلك فإن إعادة إعمار غزة ليس على جدول الدول الخليجية، إلا إذا ارتبط ذلك بحل القضية الفلسطينية. إذ أكدت تصريحات وزير الخارجية الأمريكي على عدم مشاركة الدول العربية في عملية إعادة الإعمار إذا كان القطاع الفلسطيني سيُسوَّى بالأرض مجددًا خلال بضعة أعوام، كما برزت ارتباطات بين اليوم التالي للحرب وعملية التطبيع الإقليمي، إذ أكدت تصريحات وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان أن السلام والأمن لإسرائيل يرتبطان ارتباطًا وثيقًا بالسلام والأمن للفلسطينيين.

- **خبرة مصرية في إعادة الإعمار:** تملك مصر رصيدًا من الخبرات في إعادة الإعمار في مناطق النزاعات، إذ شكّل ذلك المجال أولوية أساسية للسياسة الخارجية المصرية خلال السنوات العشر الماضية. وفي ظل الدور الأساسي لمصر في إدخال المساعدات للفلسطينيين عبر معبر رفح، فإنها ستلعب دورًا أساسيًا في مراحل إعادة إعمار غزة، والتي تبدأ بتأهيل البنى التحتية والمقومات الأساسية، مرورًا بإعادة تفعيل الخدمات الأساسية بالقطاع، ووصولًا إلى إعادة بناء الاقتصاد الخاص بقطاع غزة.

وربط المشاركون في الورشة بين ملف إعادة الإعمار وطبيعة وحيثيات التسوية السياسية التي ستتم لإنهاء الحرب، وتلك التي ستشمل ما بعد الحرب، فضلًا عن وجود بيئة إقليمية مُهيأة لذلك، بالإضافة إلى أنه يمكن طرح ملف التعويضات عن عمليات التدمير الإسرائيلي لقطاع غزة كأحد مرتكزات إعادة الإعمار.

# أبرز تقديرات آثار الهجمات الإسرائيلية بعد 100 يوم من الحرب

**هبة زين**
باحث أول بوحدة المرصد المصري
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

استمر العدوان الاسرائيلي الغاشم على قطاع غزة لأكثر من 100 يوم، مرتكبًا مئات المجازر بحق الشعب الفلسطيني، مخلفًا ما يزيد عن 24 ألف شهيد- ثلثاهم تقريباً من النساء والأطفال- وأكثر من 60 ألف مصاب، بخلاف آلاف الضحايا تحت الركام وفي الطرقات لا تستطيع طواقم الاسعاف والدفاع المدني الوصول إليهم. وبخلاف هذه الأزمة الإنسانية تعمدت الضربات العسكرية الإسرائيلية تدمير البنية التحتية المدنية؛ ما تسبب في نقص حاد في الغذاء والماء والدواء، وتدهور وتوقف معظم الأنشطة الاقتصادية بالقطاع ونزوح غالبية سكان غزة البالغ عددهم 2.3 مليون نسمة. وفيما يلي نلقي الضوء على أبرز تقديرات آثار الهجمات الإسرائيلية الحالية والسابقة.

## المدة الزمنية للحروب السابقة على قطاع غزة (يوم)

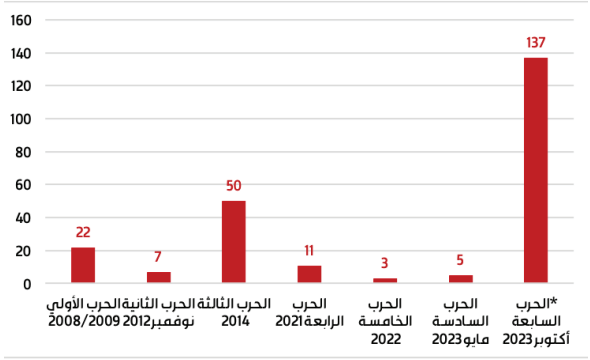


*عدد الأيام حتى يوم 20 فبراير 2024 ومازالت الحرب مستمرة

## تقديرات أعداد الشهداء والمصابين الفلسطينيين خلال الحروب السبعة على قطاع غزة

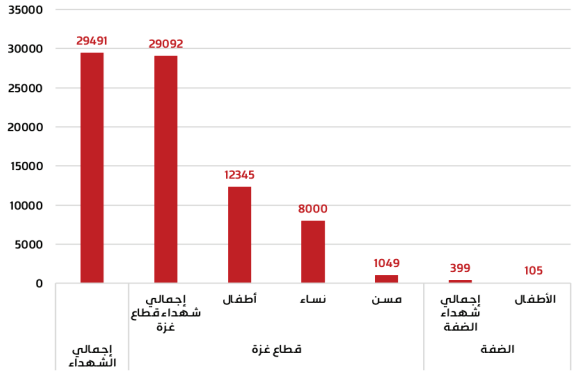


*الأعداد حتى يوم 19 فبراير 2024.

## توزيع عدد من الشهداء الفلسطينيين وفقًا للوظيفة منذ 7 أكتوبر 2023 حتى 19 فبراير 2024

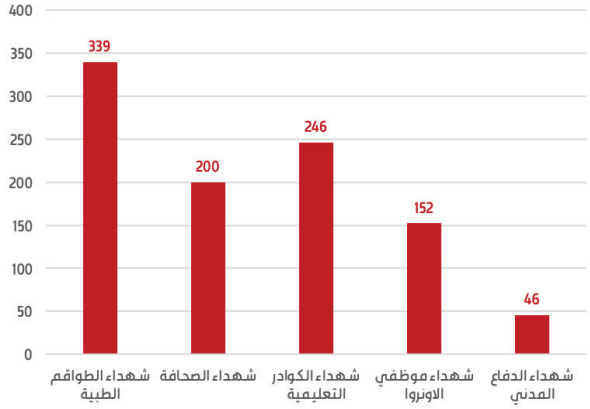


## تقديرات أعداد الجرحى بأراضي القطاع والضفة خلال الفترة من 7 أكتوبر 2023 حتى 19 فبراير 2024

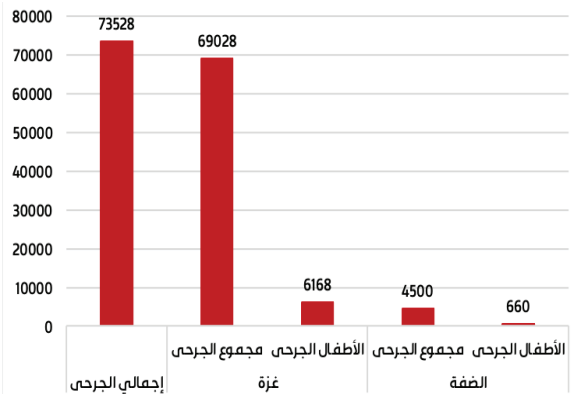


## تقديرات المفقودين بأراضي القطاع والضفة خلال الفترة من 7 أكتوبر 2023 حتى 19 فبراير 2024

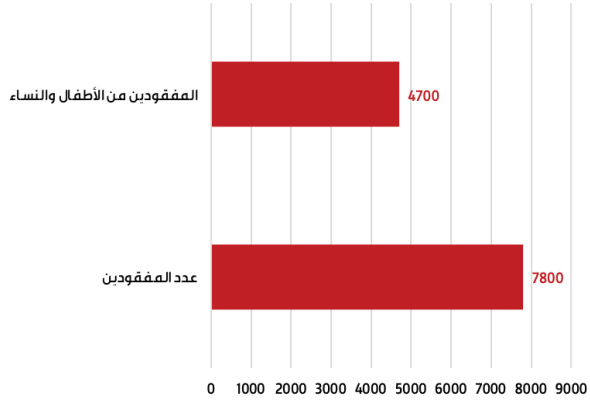


## تقديرات حالات الاعتقال والأسر بأراضي القطاع والضفة خلال الفترة من 7 أكتوبر 2023 حتى 19 فبراير 2024

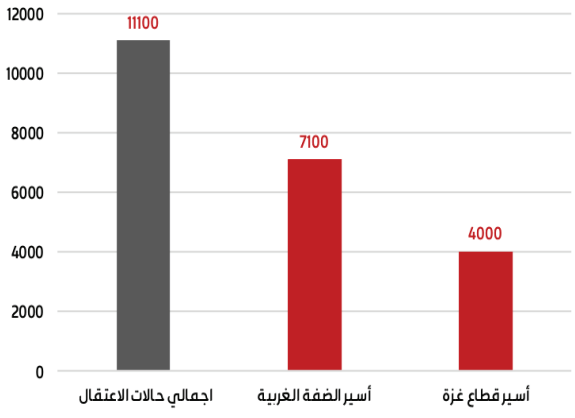

## تقديرات الوحدات السكنية المتضررة خلال الفترة من 7 أكتوبر 2023 حتى 19 فبراير 2024

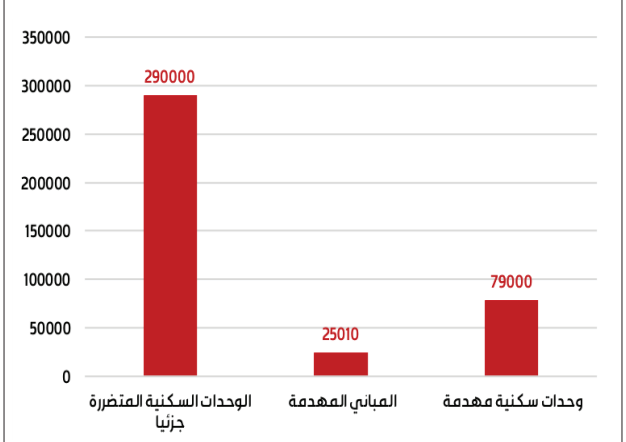


## تقديرات المباني الإدارية والخدمية المتضررة خلال الفترة من 7 أكتوبر 2023 حتى 19 فبراير 2024

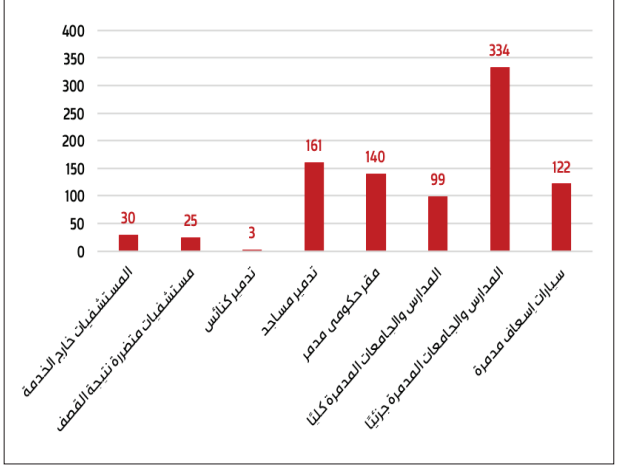


## قيمة خسائر القطاعات الاقتصادية من الإنتاج بسبب عدوان الاحتلال الاسرائيلي على قطاع غزة خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2023 في فلسطين بالمقارنة بقيمة الإنتاج الاعتيادي (القيمة بالمليون دولار)

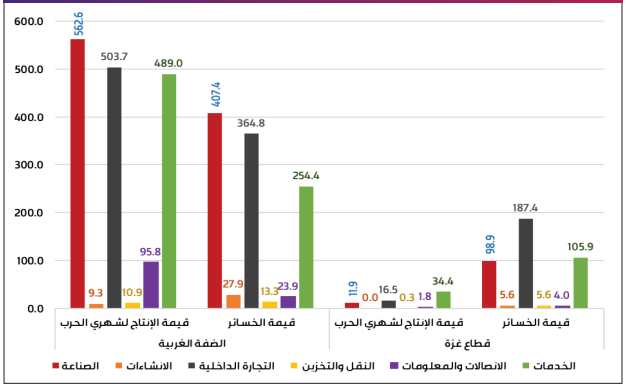


## نسب التغّير السنوية في الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي في فلسطين

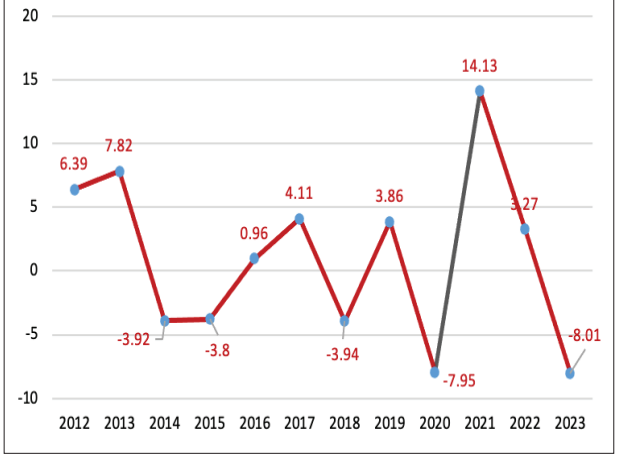

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

## البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

**أولًا-** برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

**ثانيًا-** برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

**ثالثًا-** برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

100 شارع الميرغني, مصر الجديدة,القاهرة،مصر

/ecsstudies